

الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل المساعدات الانسانية
تقريرالى الأمين العام

معالجة الفجوة التمويلية في المساعدات الانسانية...

قضية بالغة الأهمية لا تحتمل الفشل

ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥

تقرير اللجنة رفيعة المستوى عن التمويل الإنساني
المرفوع إلى الأمين العام

**أمر أهم من أن يفشل معالجة فجوة التمويل
الإنساني**

ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥

جدول المحتويات

٧	الموجز التنفيذي
١	١. مقدمة 
٥	٢. تقليص الاحتياجات مسؤولية مشتركة 
١١	٣. تعميق وتوسعة قاعدة الموارد المخصصة للعمل للإنسان 
١٧	٤. تحسين تقديم المساعدات: مقايضة كبرى على الكفاءة 
٢٥	٥. النتيجة 
٢٧	الملحق الأول
٢٨	الملحق الثاني
٢٩	ملاحظات

الموجز التنفيذي

الشحيحة المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية يجب أن تُستخدَم حيث يكون لها التأثير الأعظم - أي في حالات الهشاشة.

وعلاوة على تركيز المساعدة الإنمائية الرسمية على البلدان الهشة والبلدان التي تعاني من الصدمات جرّاء النزاعات فيما حولها أو جرّاء الكوارث الطبيعية، ينبغي أن يكون هناك استثمار منهجي في بناء القدرة على استعادة الحيوية. وهذا يشمل تخصيص الأموال لبناء السلام وفضّ النزاعات على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد، نؤيّد توصية فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام، الذي أنشأه الأمين العام، الداعية إلى وضع واحد في المائة من التمويل الأساسي المخصّص من الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء بالأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام في صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام.

وبالمثل، ينبغي أن يتوفّر للبلدان المعرّضة لخطر الكوارث الطبيعية تمويل احتياطي للطوارئ وبنود ميزانية مخصصة للحدّ من مخاطر الكوارث وتوجّه إلى أنشطة الحدّ من الكوارث ولتلقّي التمويل عندما تحدث كوارث. وينبغي أن تدرج البلدان المضيفة للاجئين في خططها الإنمائية وأن تحصل على دعم دولي كافٍ يمكن التنبؤ به. وينبغي أيضاً أن نتابع الأشخاص المحتاجين، لا البلدان، بإعادة تصنيف معايير الاستحقاق المعمول بها لدى المؤسسة الدولية للتنمية، وبذلك نعطي البلدان المتوسطة الدخل إمكانية الحصول على منْح تلك المؤسسة وقروضها المنخفضة الفائدة. ولزيادة ضمان إمكانية حصول البلدان المنخفضة الدخل على المساعدة في أوقات الأزمة، نوصي بأن يصوّت حملة أسهم تلك المؤسسة أثناء تجديد مواردها في المرة المقبلة لزيادة المستوى الجاري لتمويل نافذة التصديّ للأزمات بما لا يقل عن الثلاثة أمثال.

وأخيراً وليس آخراً، يجب أن ننهي النزوع إلى اعتماد الأجل القصيرة فيما يختص بجمع الأموال السنوي والاعتماد بآثر رجعي، وذلك بسدّ الفجوة بين العمل الإنساني والتنمية ببرمجة قائمة على التحليل المشترك. وبهذه الطريقة يمكن أن يُصبح الناس الضعفاء معتمدين على الذات، إذ يتلقون المساعدة بسلاسة من منظمات إنسانية لديها قدرة أكبر على العمل في البيئات غير المستقرة إلى جانب المنظمات الإنسانية التي لديها آفاق تمويل أطول أجلاً وقدرة أفضل على دعم الأنشطة المجدية اقتصادياً.

تعميق وتوسيع قاعدة الموارد المخصصة للعمل الإنساني

يُنْفِق العالم اليوم نحو ٢٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتوفير المساعدات المخصصة لإنقاذ الأرواح لـ ١٢٥ مليون نسمة دمرت حياتهم الحروب والكوارث الطبيعية. وبينما يمثّل هذا الرقم المخصص قبل خمسة عشر سنة مضرراً في ١٢، لم يحدث من قبل على الإطلاق أن كانت المروءة غير كافية بهذه الصورة. وعلى مدار السنوات الأخيرة، أدّت النزاعات والكوارث الطبيعية إلى تزايد سريع في أعداد المحتاجين وإلى نشوء فجوة تمويلية فيما يختص بالعمل الإنساني تقدّر بـ ١٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وهذا مبلغ ضخم، وإن كان غير بعيد عن متناول عالم يُنتج في السنة ناتجاً محلياً إجمالاً قدره ٧٨ تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وسدّ ثغرة التمويل المخصّص للأغراض الإنسانية يعني ألا يموت أحد أو يعيش بلا كرامة جرّاء الافتقار إلى المال. وهذا سوف يكون نصراً للإنسانية بينما تشدّد الحاجة إليه.

وقد عيّن الأمين العام للأمم المتحدة فريق خبراء من تسعة أشخاص ["الفريق"] للعمل على إيجاد حلول لسدّ فجوة التمويل هذه الأخذة في الاتساع. وقد حدّدنا وبحثنا ثلاثة جوانب هامة مترابطة ينطوي عليها تحديّ التمويل المخصص للأغراض الإنسانية، وهي: تقليل الاحتياجات، وتعبئة أموال إضافية إمّا عن طريق آليات تقليدية أو آليات مبتكرة، وزيادة كفاءة المساعدات الإنسانية.

ويهدف عمل الفريق إلى المساعدة على إيضاح وتشكيل أهداف مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني المقرّر عقده في اسطنبول في أيار/ مايو عام ٢٠١٦. وهذا يرتبط أيضاً بالموضوع أشد الارتباط في سياق اعتماد أهداف التنمية المستدامة - إذ لن نتمكن من تحقيق تلك الأهداف سوى بتركيز اهتمام العالم على أعداد البشر الذين يعانون من العوز البالغ وتزداد أعدادهم بسرعة.

تقليص الاحتياجات: مسؤولية مشتركة

يسلمّ الفريق بأن الطريقة المثلى لمعالجة الاحتياجات الإنسانية المتعاظمة هي معالجة أسبابها الجذرية. وهذا يقتضي تصميماً قوياً في أرفع مستويات القيادة السياسية العالمية لمنع النزاعات وتسويتها وزيادة الاستثمار في مجال الحدّ من مخاطر الكوارث، لا سيما في المجتمعات المحلية والبلدان الأشدّ تعرّضاً للمخاطر. ونظراً لأن التنمية هي أفضل الوسائل لإنشاء القدرة على استعادة الحيوية، فإننا نعتقد أن موارد العالم

بصورة فعالة وبكفاءة لتلبية الاحتياجات الإنسانية. ومن المؤكد وجود إمكانات تتيح للتمويل الاجتماعي الإسلامي توفير الحلول.

والشراكة مع الشركات الإعلامية للحصول على أوقات للبت المجاني وتوجيه المانحين إلى تحالف يجمع الشركاء في مجال العمل الإنساني أمران يمكن أن يقللا من تكاليف جمع الأموال، وأن يزيدا من تماسك الاستجابة الإنسانية، ويكفلا استخدام الشركاء للتمويل بكفاءة، ويعززا الوقف العام، مما يزيد فرص الإسهام بتبرعات عينية تتمثل في الدراية الفنية وصور الدعم الأخرى.

وتحويل الأموال إلى العالم النامي يمكّن الناس من تلبية احتياجاتهم الأساسية وعدم الاعتماد على المعونة الخارجية. ونحن نشكر وكالات تحويل الأموال التي قامت فعلاً بتخفيض عمولاتها في أوقات الأزمات ونشجع الوكالات الأخرى على أن تقتفي أثرها، ويُفضّل أن يكون ذلك في صورة تنازل تام عن الرسوم في مثل هذه اللحظات. ويمكن أن يكون مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني محفلاً لجمع الدعم للدول لتلبية الغاية المندرجة في أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في تقليل تكاليف المعاملات إلى أقل من ثلاثة في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.

والشراكات القائمة بين وسائط الإعلام والقطاع الخاص والمنظمات الإنسانية بغرض جمع الأموال يلزمها إحرار قدر كبير من التقدّم بالبناء على النماذج الناجحة الموجودة. ونحن نريد أن نشجع وكالات الأمم المتحدة تحديداً على الانضمام إلى هؤلاء أو محاكاتهم.

تحسين الإنجاز: صفقة كبرى بشأن الكفاءة

يتفق الفريق مع رأي يتقاسمه كثيرون من أصحاب المصلحة مفاده لزوم تغيير منهجي في إيصال المعونة الإنسانية من أجل جمع مزيد من الأموال واستخدامها بمزيد من الفعالية. وزيادة الكفاءة ستنشئ حلقة مثمرة بجذب المزيد من التمويل. ونظراً لأن الأمر الواقع ليس خياراً، فإننا ندعو المانحين والمنظمات القائمة بالتنفيذ إلى التوحد في إطار الصفقة الكبرى. وكجزء منها، لا نطلب من المانحين ببساطة أن يعطوا المزيد بل أن يعطوا بصورة أفضل، بأن يكونوا أكثر مرونة، وأن تردّ منظمات المعونة بزيادة الشفافية والوعي بالتكاليف.

وتشمل عناصر الصفقة الكبرى توفير المزيد من المساعدة النقدية، حسب الاقتضاء، والاعتراف بما للمنظمات المحلية والوطنية والدولية القائمة بالتنفيذ من ميزات نسبية بتقديم الخدمات. ولتقصير زمن الاستجابة، نقترح إنشاء مركز وثائق مؤلف من منظمات ثابتة الأهلية مُسبقاً للاستغناء عن تكرار فرز المنظمات غير الحكومية، فضلاً عن زيادة العمل على تعزيز القدرة المحلية.

ونحن نريد أن يلتزم المانحون بتمويل لسنوات أكثر تعدداً وأقل تخصيصاً، نظراً لأن التمويل المرّن يمثل شريان الحياة للعمليات

التمويل غير الكافي للمعونة الإنسانية لا يعني فحسب زيادة المعاناة بل يتسبب أيضاً في انتشار عدم الاستقرار على الصعيد العالمي. ومساعدة البشر المنكوبين عمل سوي من الناحية الأخلاقية، وإن كان أيضاً في مصلحة الداعمين للمعونة. وعدم الاستقرار المتفتشي على نطاق واسع هذه الأيام وقدرته على عبور الحدود، التي تظهرها بصورة واضحة أزمة اللاجئين في أوروبا، يجعلان المعونة الإنسانية منفعة عامة عالمية تقتضي نموذجاً مناسباً في مجال جمع الأموال. وفي عالمنا المترابط، نحتاج إلى تمويل تضامني يمكن أن يعبر الحدود. ونحن نقترح أن تستغل الحكومات فرصة مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لتتبني مفهوم ضريبة تضامنية وتنشئ تدفقاً منتظماً من الإيرادات يخصّص للعمل الإنساني.

وهناك اعتماد مفرط على مجموعة صغيرة من مانحي المساعدات الإنمائية الرسمية. وبينما يظل هؤلاء مهمين بدرجة كبيرة ونشجعهم أيضاً على عمل المزيد، فإن من دواعي سرورنا ظهور المانحين الجدد الذين يتصرفون استناداً إلى افتراض أساسي مؤداه أن زيادة الثروة تلازمها زيادة المسؤولية. ونعتقد أن الدول التي يُنسب إليها الفضل ويُعترف، بالشكل السليم، بإسهامها في المعونة الإنسانية سوف تستجيب بسخاء. وهناك حاجة إلى تحسين إظهار الإسهام التام لكافة الدول في مجال العمل الإنساني.

وفيما يتجاوز الحكومات، يجب أن يسخر مجتمع العمل الإنساني سلطة الأعمال التجارية لكي تسهم بمهاراتها وقدراتها الرئيسية. إذ لا تزال الأعمال التجارية تمثل عاملاً متواضعاً في مجال الأنشطة الإنسانية، إلا أن لديها من الإبداع والقدرة درجة تكفي لتقديم حلول جديدة لإدارة المخاطر، ودعم إيصال المعونة، وتهيئة فرص العمل، وتحديث الشفافية والمساءلة. كما يمثل إشراف الموظفين في العمل الإنساني عاملاً حفّازاً، ونحن نودّ أن نشجع الشركات - ابتداءً بشركات التأمين والنقدية الرقمية وانتهاءً باللوجستيات والاتصالات اللاسلكية - على الاشتراك في توفير مهاراتها المناسبة وقدراتها على توفير المساعدات التي من شأنها إنقاذ الأرواح.

وقد حان الوقت للاستثمار في مجال العمل الإنساني بصورة مبتكرة تؤدي إلى تحسينات طويلة الأجل في الأحوال الاجتماعية. وفي هذا الصدد، تمثل سندات الأثر الاجتماعي والضرائب المتناهية الصغر المفروضة ذات المعاملات الضخمة الحجم أداتين ذواتا إمكانات كبيرة.

ونظراً لأن الغالبية العظمى من السكان المتضررين من النزاعات توجد في بلدان إسلامية، فإن للتمويل الاجتماعي الإسلامي أهمية كبرى. وثمة عمل جارٍ لمعالجة الطريقة التي بفضلها يمكن تمرير موارد الأوقاف والزكاة وغيرهما من الأدوات، التي من قبيل الصكوك،

وبذا تستطيع المنظمات الإنسانية أن تتعلم وأن تُدخِل التحسينات بفضل الاستماع إلى الناس الذين تخدمهم.

وإذا كان المطلوب هو التقدّم وصولاً إلى نموذج للكفاءة المتحقّقة بالتعاون، فإن ما نريده هو اتفاق المانحين الحكوميين ومنظمات المعونة على 'صفقة كبرى'. ومتى فعلت تلك الجهات ذلك، فإنها ستظهر بوضوح التزاماً مشتركاً بالنفع الأكبر.

ونحن نقدّم هذا التقرير مدركين أن تنفيذ توصياته سيتوقف على إرادة الكثيرين للمضي بها قدماً للأمام. وأعضاء الفريق ملتزمون بمواصلة تقديمهم للمساعدة على عملية تحويل هذه الاقتراحات إلى واقع ملموس.

الإنسانية. ونحن نحتاج إلى تبسيط المانحين لاشتراطاتهم المتعلقة بالإبلاغ وإلى تنسيقهم إياها، بحيث يُترك للعاملين في مجال الإعانة مزيد من الوقت لأداء أنشطتهم في مجال إنقاذ الأرواح. ونحن نحتاج إلى زيادة الشفافية من المنظمات القائمة بالتنفيذ لكي يتمكّن الجميع من "تتبع الأموال" في ارتحالها من المانح إلى المتلقّي. ووجود محفل بيانات عالمي يوفّر البيانات المعلنة الشفافة من شأنه تقليل تكاليف المعاملات وزيادة الفعالية.

وبالالتزام بتقييمات الاحتياجات المشتركة، التي من قبيل ما أُجري في شمال سورية وأثناء زلزال نيبال، سوف تزيد المنظمات الإنسانية ثقة المانحين. والشفافية الحقّة في متناول أيدينا بفضل التكنولوجيا الرقمية، وهذا ينبغي التوسّع فيه ليشمل المجتمعات المحلية المتلقية للمعونة،

١. المقدمة

إن من واجبتنا توجيه انتباه العالم إلى العدد المتنامي من سكان العالم ممن هم في أمس الحاجة إلى المساعدات: وحينما يراهم سكان العالم الآخرين ويسمعونهم سيبدأ وقتها فقط الالتزام الحقيقي بالتعهد بعدم التخلي عن أي أحد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذا هو أحد أسباب عقد القمة الإنسانية العالمية التي ستعقد في مدينة أسطنبول في شهر مايو/أيار عام ٢٠١٦. وفي إطار الإعداد لهذه القمة قام الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين هذه اللجنة رفيعة المستوى المختصة بالتمويل الإنساني، والتي تتكون من أفراد من المنظمات الدولية والحكومات الوطنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وهدف هذه اللجنة هو ضمان توفر الموارد لتلبية احتياجات من يواجهون أكبر احتمالات التخلي عن الركب: الأشخاص الذين تحطمت حياتهم بفعل النزاعات أو الزلازل أو الأعاصير أو أي شكل من أشكال الكوارث.

واستجابة للفقوة التي تزداد اتساعاً بين الاحتياجات الإنسانية والموارد المتوفرة لتلبية هذه الاحتياجات، طلب الأمين العام منا أن نبحث عن حلول: كيفية حشد مزيد من التمويل، وكيفية زيادة إمكانية توقع مبالغ التمويل هذه، وكيفية ضمان إدارة هذه الموارد بأكبر قدر من الكفاءة.

نقطة الانطلاق الخاصة بنا: كل عضو من اللجنة يعتقد أنه في ظل الاقتصاد العالمي الحالي الذي يبلغ حجمه ٧٨ ترليون دولار^٤ من غير المقبول أن يموت أي أحد أو أن يعيش بلا كرامة بسبب أننا لا نستطيع إيجاد الموارد المطلوبة لمساعدة الناس المحتاجين. إننا نشعر بالخجل من تفاني والتزام آلاف العاملين الإنسانيين حول العالم الذين يعملون على مصلحة الأكثر عرضة للخطر والذين عادة ما يدفعون أمدح ثمن مقابل خدمة الإنسانية: فخلال عام ٢٠١٤ قُتل ٣٢٩ عامل إنساني أو اختطفوا أو جرحوا^٥، ويجب أن يُزود هؤلاء العاملون بالموارد المناسبة لتقديم المساعدات للسكان الذين يخدمونهم.

ولكننا نعجز عن تقديم التمويل المطلوب. ففي عام ٢٠١٥ على سبيل المثال تم تخفيض التمويل الغذائي ل ١,٦ مليون لاجئ سوري، ولم يتمكن ٧٥٠,٠٠٠ طفل لاجئ سوري من الذهاب إلى المدارس^٦. وكان التمويل الغذائي المقدم لأهالي دارفور الذين يعيشون في المخيمات في دولة تشاد تتفاوت بشدة من شهر إلى آخر. ولقد تم إيقاف الخدمات الصحية التي تقدمها الأمم المتحدة في مناطق كبيرة من العراق، مما أدى إلى ترك ملايين السكان النازحين بدون رعاية

تخيل بلداً فيه ١٢٥ مليون شخص يأتي في المرتبة الحادية عشر بين البلدان الأكثر سكاناً على مستوى العالم^١. وهو ليس كأي بلد نعرفه: حيث أن مواطنيه يعانون من البطالة ولا يجدون المأوى وليس لديهم ما يطعمون به أنفسهم أو يسدون به رمق أسرهم. وكثير جداً من نساء هذا البلد يمتن أثناء الولادة ولا يحالف الحظ إلا قليلاً من الأطفال فيعيشون حتى عيد ميلادهم الخامس. وهؤلاء القلائل الذين يبلغون سن الخامسة لا يذهبون للمدارس وخاصة الفتيات، ولقد حُرّم أهل هذا البلد من كرامتهم ويعيشون في حياة يغيب عنها الأمن. وهم فوق كل ذلك يكافحون لتغيير ظروفهم ويعتمدون على الإحسان لمواصلة الحياة.

هذا هو عدد سكان العالم الذين يحتاجون المساعدات الإنسانية، وفي معظم الأحوال تتسبب النزاعات في حاجتهم هذه ولكن الكوارث الطبيعية هي سبب أيضاً. ففي عام ٢٠١٤ ينزح كل يوم ٤٢,٠٠٠ شخص بسبب العنف والنزاع^٢، بينما يُجبر ٥٣,٠٠٠ شخص على مغادرة منازلهم كل يوم بسبب الكوارث الطبيعية، و ٩٠ بالمائة من هذه الكوارث لها علاقة بالظروف المناخية^٣. واليوم مع وجود التطرف العنيف والتغير المناخي من المؤكد أن هذه الأعداد ستزيد في المستقبل- وستزيد معها تكلفة الاستجابة لاحتياجات هؤلاء النازحين.

عدم التخلي عن أي أحد

في سبتمبر/أيلول من عام ٢٠١٥ ألزم قادة العالم أنفسهم "بعدم التخلي عن أي شخص" عندما أعلنوا عن أهداف التنمية المستدامة. وهذه الأهداف تبني على التقدم المحرز في سبيل تحقيق أهداف التنمية للألفية، وهي تهدف إلى القضاء على الفقر المدقع وضمان حصول جميع سكان العالم على البضائع والخدمات العامة الأساسية ومكافحة تغير المناخ بحلول عام ٢٠٣٠. ولكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة هذه غير ممكن بدون الاعتراف أولاً باحتياجات 'البلد' التي يبلغ عدد سكانها ١٢٥ شخص ومعالجة هذه الاحتياجات، فهم من أكثر الأشخاص الذين يواجهون خطر التخلي عنهم وتركهم ليتخلفوا عن الركب. وبينما يمكن أن يسمع الناس إلى من يواجهون أزمات شديدة وأن ينتبه الإعلام إليهم لفترات زمنية معينة، إلا أن أغلبية المحتاجين للمساعدات الإنسانية غير مسموعين ولا مرئيين، وكافحون لمواصلة الحياة بين يوم وآخر. فهذا البلد غير المرئي لا يجب أن يتواجد في عالم غني كعالمنا.

وفي مواجهة النمو المتضاعف للاحتياجات الإنسانية، تظهر الحاجة الملحة إلى إصلاح الأسلوب العالمي في تقديم المساعدات. ولقد اتبعت اللجنة أسلوبًا شاملاً في تنفيذ مهمتها متحديًا كثيرًا من جوانب نظام المساعدات الإنسانية، ولكننا نتفق بالإجماع على المبادئ الإنسانية الأساسية المقدسة وهي وجوب حماية الحياد والاستقلال وعدم الانحياز. وتعتقد اللجنة أن احترام هذه المبادئ من أهم عوامل الحفاظ على الأرواح التي يجب إنقاذها والمساعدات التي يجب تقديمها.

جسر الفجوة

يتطلب حشد الموارد الكافية لسد فجوة التمويل الإنساني تحديد حجم هذه الفجوة، ولكن هذه ليست بالمهمة السهلة، حيث أن مصداقية الأرقام المستخدمة في قياس وتحديد الاحتياجات تؤثر على القضية من أساسها، فهناك نقص مؤسف في البيانات عالية الجودة التي يمكن الاعتماد عليها ومقارنتها فيما يخص مدى إلحاح الاحتياجات، وليس فقط فيما يخص تكلفة المساعدات بل أيضًا فاعلية الاستجابة للأزمة.

ويبدو أن تقييمات الاحتياجات تتم في كثير جدًا من الأحيان من جانب المنظمات* المقدمة للمساعدات لخدمة برامج المساعدات الخاصة بهم بدلًا من السعي إلى التعريف بحق بما تحتاجه الأزمة، مما يعني عدم إظهار الاحتياجات الحقيقية لدى المجتمعات المتضررة. ويمكن الارتياح في أن هذه المنظمات تُضخم النداءات، وتبالغ في المتطلبات لأنها تتوقع ألا تحصل على ١٠٠ بالمائة مما يطلبونه من الجهات المانحة. ويعني نقص البيانات السليمة أن فجوة التمويل هي فجوة مصداقية ومساءلة أيضًا.

واعترافًا بأنه يجب أداء الكثير من العمل في المستقبل لتحديد الاحتياجات ومتطلبات التمويل، قمنا بتطبيق حد الفقر الشديد وهو ١,٢٥ دولار في اليوم للفرد. وباستخدام هذا المؤشر باعتباره الحد الأدنى للتكلفة الأساسية للحفاظ على الحياة فقد وصلنا إلى تقدير احتياجات التمويل الإنساني من خلال ضرب الحد الأدنى وهو ١,٢٥ دولار في اليوم في عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدات الإنسانية سنويًا. وعند تعديل هذا المبلغ للأخذ بعين الاعتبار مثل إمكانية الوصول والاحتياجات الموسمية وصلنا إلى أن مبلغ ٤٠ مليار دولار من شأنه أن يغطي أهم الاحتياجات الأساسية لعام ٢٠١٥ في هذا 'البلد'. وي طرح التمويل الذي تم جمعه خلال عام ٢٠١٤ لتقديم المساعدات الإنسانية العالمية أصبح الفجوة ١٥,٥ مليار دولار.

ولا يعكس هذا الرقم جميع الأوضاع والسياقات المتعددة التي تحدث فيها الأزمات المطولة والتي يتسبب فيها الإنسان والكوارث

صحية^٧. وهناك خطر كبير أن يُضطر النظام الإنساني إلى تخفيض مزيد من المساعدات.

وكل هذا يحدث على الرغم من الزيادة الكبيرة في التمويل الإنساني خلال الخمسة عشر سنة الماضية. وفي عام ٢٠٠٠ سجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) ٢ مليار دولار تم جمعهم على مستوى العالم من أجل العمل الإنساني، وبحلول عام ٢٠١٤ زاد هذا المبلغ لأكثر من ١٢ ضعفًا إلى ٢٤,٥ مليار دولار.

كانت موازنة المساعدات الإنسانية العالمية لعام ٢٠١٤ هامة لعدد من الأسباب، فقد كانت أكبر موازنة إنسانية تم تسجيلها حتى ذلك التاريخ، ولكنها أيضًا سجلت أكبر عجز في التمويل الإنساني حيث أنها غطت ٦٢ بالمائة فقط من إجمالي الاحتياجات الإنسانية التي تم تحديدها في عمليات النداءات السنوية التي تخاطبها^٨. ولم يحدث من قبل أن يكون العالم بهذا الكرم تجاه احتياجات الأشخاص المتضررين من النزاعات والكوارث، ولم يحدث من قبل أن هذا الكرم لم يكن كافيًا، ولقد توسعت الفجوة بين الاحتياجات والموارد بشكل أكبر في عام ٢٠١٥، حيث لم يمكن الاستجابة لما يقرب من نصف نداءات الأمم المتحدة الإنسانية.

إن هذه المساعدات الإنسانية التي تتفوق على نفسها عامًا بعد عام هي نتيجة لفشل النظام بشكل أكبر. ولقد أصبح العالم أكثر غنى من أي وقت مضى ولا يزال مستمرًا في زيادة رخائه - مع انتشار العولمة والنمو الاقتصادي السريع والتقدم التكنولوجي والتكاتف العالمي. ولقد بلغ التمويل الذي تم جمعه لاستخدامه في المساعدات الإنسانية خلال عام ٢٠١٤ إلى ٠,٠٣١ بالمائة فقط من إجمالي الناتج المحلي العالمي.

ولكن على النقيض أصبح العالم اليوم أكثر هشاشة وأقل استعدادًا للتكيف مع الصدمات المتعددة التي تتسبب فيها الأزمات المالية والكوارث الطبيعية والتطرف العنيف: وهي ظواهر يتزايد وقوعها ومن المتوقع أن تنتشر لتتخطى الحدود القومية ويزيد من حدتها النمو السكاني السريع.

وإذا استمر الوضع على مساره الحالي حتى عام ٢٠٣٠ عندما تنتهي مدة أهداف التنمية المستدامة سترتفع تكلفة المساعدات الإنسانية إلى ٥٠ مليار دولار^٩ ويمكن أن يعيش ٦٢ بالمائة من فقراء العالم في بلدان تعاني من الهشاشة والنزاعات، وهو وضع يندرج بوضوح بأن الاحتياجات الإنسانية ستزيد بمعدل أكبر^{١٠}. وتشير توقعات اللجنة الحكومية المشتركة المعنية بتغير المناخ فيما يخص تصاعد شدة وتزايد عدد الكوارث المتصلة بحالة المناخ وفيما يخص تدهور مؤشرات السلام خلال العقد الماضي من الزمن، تشير إلى نفس الاتجاه من زيادة تكلفة المساعدات الإنسانية بل يمكن أن تصل إلى مستوى أعلى من التقديرات الحالية.

*في جميع أنحاء هذه الوثيقة يشير مصطلح "المنظمات" إلى جميع مقدمي المساعدات الإنسانية التي تشمل وكالات الأمم المتحدة والصناديق والبرامج والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية وجمعية الهلال الأحمر والصليب الأحمر.

ولكن كل منظمة في الواقع تمثل جزيرة منعزلة. إن حرب 'نطاقات العمل' هي أمر شائع حيث أن كل منظمة تحاول أن تصور نفسها على أنها أفضل جهة منفذة لذا فهي أكثر من يستحق التمويل. وهذا الأسلوب يضاعف المجهود المبذول ويعمل على تسرب الطاقة التي لا يسع نظام المساعدات الإنسانية أن يفقدها.

لا يمكن أن يستمر عالم العمل الإنساني والتموي في العمل بأسلوب أقل ما يوصف به أنه تجاهل حسن النية لأحدهما الآخر، فيجب أن تلتزم جهات العمل الإنسانية والتموي بالعمل التعاوني الإيجابي فيما بينهما. كما أن جزءاً من المشكلة يكمن في استخدام تعريفات قديمة تستخدمها في الأساس الجهات المانحة، مما يؤدي إلى تقسيمات مصنعة وغير مجدية. إن الصلات تتنامى بين مشروعات العمل الإنساني والتموي ومشروعات حفظ السلام والمشروعات المعنية بتغير المناخ ويجب أن ينعكس ذلك على الاستجابة بالتمويل. إن ضمان توثيق العلاقات وزيادة المرونة بين المساعدات التنموية والإنسانية سينتقل بهياكل المساعدات الدولية إلى شكل جديد أكثر تنسيقاً.

إن تحويل المنظمات الإنسانية البسيطة محدودة التكاليف إلى مكاتب كبيرة معقدة الإجراءات أدى إلى نتائج متضاربة: حيث زاد عدد الأشخاص المعرضين للخطر الذين أمكن الوصول إليهم عن أي وقت مضى ولكن التكاليف المتزايدة المرتبطة بهذا العمل أصبحت غير مستدامة. يجب إعادة تنظيم مركز التأهب والاستجابة على المستوى القومي والمحلي لكي توضع المسؤولية في يد الأشخاص الأكثر تضرراً من الأزمة. فقد تم توجيه ٠,٢ بالمائة فقط من التمويل الإنساني الوارد في التقارير مباشرة إلى المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية خلال عام ٢٠١٤،^{١١} وكانت الشكوى التي نسمعها كثيراً هي أن المنظمات الدولية تعامل هذه المنظمات غير الحكومية على أنهم مقاولون من الباطن وليس شركاء حقيقيين.

ولقد سمعنا نداءات من جميع الأطراف برفع مستوى التنسيق فيما يخص جمع الموارد وتوجيهها وإنفاقها، ولقد سمعنا نداءات القطاع الخاص بتحسين نظام التعرف على الاحتياجات، كما سمعنا نداءات بتوحيد معايير وضع التقارير وهيكل البيانات بشكل يتيح معالجتها من جانب أكثر من جهة، وأداء المراجعات بشكل أكثر جدية. إن هناك حاجة ملحة إلى زيادة الاستثمار في الابتكار وإيجاد أدوات تمويلية متنوعة تشمل تمويل المخاطر والتمويل الإسلامي والاتفاقيات على تمويل ما قبل الكوارث.

أهم من أن يفشل

انتشر الحديث خلال السنوات الماضية عن مؤسسات مالية معينة وصل حجمها إلى درجة 'لا يمكن معها أن تفشل'، أما فيما يخص النظام الإنساني فإننا نرى أنه أهم من أن يفشل. يجب علينا أن نفعل

الطبيعية، بل إنه مقياس يعكس احتياجات السكان عوضاً عن احتياجات المنظمات المقدمة للمساعدات الإنسانية المطلوبة لتقديم مساعدات في حالات الطوارئ. ويعطي هذا الرقم فكرة عامة عن التحديات التي نواجهها في سبيل احترامنا جميعاً لمبادئ الواجب الإنساني: وهي أن تلقي المساعدات الإنسانية المنفذة للأرواح هو حق وأن تقديمها واجب.

خلال عمليات التشاور التي أجريناها، أشار جميع من أجرينا معهم مقابلات أن جمع المزيد من المال لن يحل جميع المشاكل، بل لن يعدل بعضاً من مواطن الخلل. فالشفافية غائبة في أغلب الأحوال على الرغم من أهميتها في الإبقاء على المصداقية وحسن النية. ولكن من المؤكد أن تحسين إجراءات التمويل الإنساني سيؤدي إلى جذب المزيد من الموارد، ولكن هذا سيحدث إذا تمكنا من قياس وتحديد الاحتياجات بصورة أكثر دقة وإيجاد سبل أكثر كفاءة لاستهداف المنتفعين وتوزيع الموارد وتنمية طرق جديد لإشراك الجهات المانحة التقليدية والجديدة في العملية.

إن النظام الإنساني العالمي مضغوط جداً وغير قادر على الاستجابة بشكل مناسب. فهذه الفجوة بين المتطلبات والموارد معقدة بطبيعتها وهي ليست نتيجة لزيادة النزاعات المسلحة والتطرف والكوارث والأمراض والنزوح فقط. فوظيفة المساعدات الإنسانية الاعتيادية هي تقديم مساعدات منقذة للأرواح -أي أن دورها باختصار هو التدخل بسرعة وإصلاح المشاكل الحالية والمغادرة- ولقد تطور هذا الدور ليشمل مجموعة كبيرة إلى حد مذهل من المسؤوليات: من بناء القدرة على الصمود والتأهب إلى تقديم الخدمات الأساسية على المدى الطويل مثل الصحة والمأوى والتعليم.

وليس المقصود هنا هو التقليل من إنجازات المساعدات الإنسانية، بل إثارة أسئلة مشروعة فيما يخص المدى الذي تُرسم عنده حدود هذه المساعدات. فلا يجب الحكم على المساعدات الإنسانية عندما تعجز عن أداء دور لم يتم تصميمها من أجله من البداية، ومع ذلك فلا زال من الواجب أن تتكيف مع تغير الظروف.

إنها ليست منافسة- علينا أن نعمل سوياً

إننا نود أن نرى تغييراً في الموقف الحالي الذي تتنافس فيه الهيئات فيما بينها بشكل يهدر الموارد نادرة الوجود، نحو نموذج تعاوني كفاء. فخلال العقد الماضي زاد عدد المنظمات الإنسانية بسرعة مما أدى إلى ازدحام السوق بالمؤسسات التي تتنافس على جمع التمويل من نفس مصدر الموارد المالية.

وباستثناء بعض الحالات لا يوجد إلا القليل جداً من الممارسات التعاونية التي تقلل من التكاليف الزائدة أو تكاليف التعاقد والشراء. وكثيراً ما تتحدث المنظمات عن الحاجة إلى المشاركة في التخطيط،

النظام الإنساني والعكس بالعكس، وأن الهيئات الدولية الكبيرة لا تثق في الشركاء المنفذين الوطنيين والمحليين والعكس بالعكس.

ولقد اكتشفنا أن مجرد الاعتماد على مصطلح 'النظام الإنساني' لوصف التنوع الكبير للمساعدات في حالات الطوارئ هو بمثابة إثارة للجدل. ولكن لسهولة الاستجابة والاختصار سيستخدم هذا التقرير هذا المصطلح في مختلف أنحاءه.

وترى اللجنة أن هناك حاجة ملحة لمعالجة محركات التزايد المطرد في الطلب على المساعدات الإنسانية، ويجب أن تكون هذه المعالجة على أعلى مستوى (وبالتالي تنقلص الاحتياجات) في نفس الوقت الذي يتم فيه العمل على إغلاق فجوة التمويل.

إن التكامل بين الحد من الاحتياجات وإيجاد مصادر جديدة للتمويل هي المكاسب والكفاءة المطلوبة لبناء نموذج عمل جديد أكثر استدامة. ولقد وضعت هذه الخطة في إطار مقايضة كبرى بين الأجزاء الحالية وأكبر أجزاء في النظام الإنساني. ولقد قدمنا في الصفحات التالية توصياتنا لتقليص الاحتياجات وحشد مزيد من التمويل وتوفيق المقايضة الكبرى، وبعض التوصيات تعتبر آمالاً ولكنها على نفس مستوى أهمية غيرها من التوصيات، وإننا نعتقد أن نظام المساعدات الإنسانية يجب أن يواكب معدل التغيير العالمي السريع جدًا.

وتعالج التوصيات الأخرى أهمية التحرك "هنا والآن". وهناك خطوات عملية يمكن اتخاذها على الفور لتحسين حياة ملايين الأشخاص المعرضين للخطر، وبعض هذه الخطوات بدأ فعلياً تنفيذها بشكل مبدئي. وإننا متفائلون بإمكانية استدامة التمويل الإنساني وزيادة فاعليته وملاءمته للاحتياجات. وتعد المبالغ غير المسبوقة التي يتم جمعها إشارة على أن إنسانيتنا الجماعية هي قوة يعتد بها ويمكن التحكم فيها لإحداث أثر أكبر. ولكننا نحتاج أيضاً إلى الإرادة السياسية لإحداث التغيير على نطاق واسع.

كل ما في وسعنا لضمان توفير الموارد للاستجابة للاحتياجات الإنسانية عند ظهورها وفي مكان ظهورها. فإن تقديم تمويل إنسانية كافٍ يتسم بالكفاءة ويمكن الاعتماد عليه لن يساعد فقط على إنقاذ الأرواح وحماية الكرامة في مواجهة الكوارث والأمراض والنزوح، بل إنه سيساعد أيضاً على تحقيق مصالح عامة أخرى تبدأ من حفظ السلام وتصل إلى التنمية المستدامة. وفي الوقت الذي نحتاج فيه إلى التعاون الدولي بشكل غير مسبوق للحد من تضخم الطمع البشري، فإننا في حاجة في الوقت ذاته إلى الاستجابة إلى تعمق الاحتياجات الإنسانية.

ولكن مع وصول عدد الأناص الذين انتزعوا من أوطانهم بفعل الصدمات والضغط إلى ٦٠ مليون شخص (وهو أعلى عدد وصل إليه مثل هؤلاء منذ الحرب العالمية الثانية^{١٢}) هناك حاجة ملحة إلى البدء في إحداث التغييرات التي لا تملينا الأخلاق بل إنها تساهم في الاستقرار العالمي أيضاً. والقمة الإنسانية العالمية تعد بمعالجة محورية لمجموعة من القضايا تشمل التمويل.

ولا يتعلق هذا التقرير بإيجاد موارد جديد للتمويل ولكنه يهتم بإيجاد الإرادة السياسية التي ستحدث تغييرات من شأنها أن تعكس اتجاه التكاليف المتزايدة. وإننا نود أن نرى إطاراً جديداً للشراكة مبني على النتائج والكفاءة والامتياز وتبادل المنفعة، وإننا بحاجة إلى تخطي مرحلة التخطيط للاستجابة للاحتياجات الإنسانية المالية نحو التخطيط للحد من الاحتياجات الإنسانية.

خلال البحث الذي أجريناه استمعنا إلى كثير من الأصوات التي تعبر عن آراء وحلول متباينة كل التباين، ولقد تراوحت هذه الحلول ما بين 'إلقاء المزيد من المال إلى المشكلة' إلى إصلاح كامل للنظام الإنساني الذي تنامي بشكل تلقائي على مر العقود. ولقد سمعنا كثيراً عن 'التقسيم بين العمل الإنساني والعمل التنموي'، وأن النظام 'معطل'، وأنه ليس معطلاً بل مفلس وأنه 'غير ملائم لغرضه'، وأن البلدان الغنية التي تقدم المنح لاستدامة النظام الإنساني العالمي تتلقى خدمة سيئة من الوكالات المنفذة والعكس بالعكس، وأن القطاع الخاص متشكك في

٢. تقليص الاحتياجات: مسؤولية مشتركة

حدث أكبر أزمة لجوء منذ الحرب العالمية الثانية لإيقاظ المواطنين على حقيقة أن مشكلة الآخرين ليست فقط مشكلة الآخرين.

إن النجاح أو الفشل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيعتمد على قدرتنا على مواجهة التحدي المتمثل في إدارة الهشاشة والمخاطر. وتعد التنمية بالطبع هي أفضل وسيلة لبناء الصمود. وإننا نعتقد أنه يجب علينا استخدام الموارد النادرة التي تقدمها المساعدات التنموية الرسمية في المواضيع التي سٌحدث فيها أكبر تأثير-في المواقف التي يعاني فيها المتضررون من الهشاشة.

وبدون الاستثمار في الحد من الهشاشة في المواضيع التي تزداد فيها حدتها، ستستمر فاتورة المساعدات الإنسانية في الزيادة. يعيش ٩٣ بالمائة من الشعوب التي تعاني من الفقر الشديد في بلدان معرضة لمخاطر بيئية وتعاني من هشاشة سياسية أو متضررة من النزاعات أو كلا الأمرين.^{١٤}

في عام ٢٠١١ أعلن قادة العالم في بوسان بكوريا الجنوبية أن الدول التي تعاني من الهشاشة والنزاعات يجب إعطاؤها الأولوية في التمويل التنموي. وقد تم بالفعل إحراز تقدم ولكنه حجمه وسرعته غير كافيين. وإننا نعتقد أنه يجب توجيه موازنات تنموية أكبر من الجهات المانحة إلى المواضيع التي تعاني من الهشاشة وحالات الطوارئ المطولة. وبالمثل هناك حاجة لاستثمارات كبيرة لبناء السلام. ويمكن اتخاذ خطوة صغيرة وهي تنفيذ التوصيات التي قدمتها مجموعة الخبراء الاستشارية في مراجعتها لعملية بناء السلام لتوجيه ١٠ بالمائة من التمويل الأساسي المستمد من المساهمات التقديرية من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والموجه إلى عمليات السلام (حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة) إلى صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام.^{١٥} ويعني هذا أن يتم توجيه ما يقرب من ٩٠ مليون دولار خلال عام ٢٠١٥ وحده إلى صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام.

وإننا نعتقد أن زيادة الدعم لهذا الصندوق سيعمل على تعزيز بناء السلام بمختلف عوامله والتي تم تجاهلها: مثل الدور الأساسي الذي تلعبه النساء في ترميم الهياكل السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية. ولقد أظهرت الدلائل أن اتفاقيات السلام التي كان للنساء دور تفاوضي كبير فيها يزيد احتمال دوامها بنسبة لا تقل عن ٥٠ بالمائة عن الاتفاقيات التي لا تشارك فيها النساء.^{١٦}

إن أفضل طريقة لتقليل تكاليف المساعدات الإنسانية هي الحد من الحاجة للجوء إليها، ولكن الاتجاه الحالي يوحى بعكس ذلك تمامًا- حيث يزيد عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدات الإنسانية، ويزيد بسرعة أكبر منه عدد الوفيات التي تتسبب فيها النزاعات.^{١٣} وأفضل ما يمكن أن نهدف إليه بشكل واقعي في سياق هذه الأزمات المتعددة هو إيقاف النمو المضطرد للحاجة للمساعدات المنقذة للأرواح.

يحتاج العالم إلى إصرار أكبر على أعلى مستويات القيادة السياسية للحيلولة دون النزاعات وحلها. وينطبق هذا على الحروب التي يغطيها الإعلام بكثافة والأهم هي 'الأزمات المنسية'، التي تتسبب كلها في زيادة اليأس والمعاناة التي يبدو أنها لن تتوقف. وفي غياب الجهود السياسية والدبلوماسية المثابرة والمتواصلة لحل هذه النزاعات يجد العاملون في المجال الإنساني أنفسهم مجبرون على تحمل عبء هم غير مسؤولون عنه. ولكن تقديم المساعدات الإنسانية هو لسوء الحظ أسهل من الاستثمار في الحلول السياسية.

إن معالجة هذه الفجوة القيادية تتخطى حدود هذا التقرير، ولكننا كلنا أمل أن الدعم السياسي الذي تم التعبير عنه مرارًا لحل النزاعات والحد من هشاشة البلدان والمخاطر ومواطن العرضة للخطر سيترجم في النهاية إلى خطوات فعلية. **يلعب إحياء سلطة الأمم المتحدة بصفتها جهة حفظ سلام وحل نزاعات دورًا هامًا،** ويشمل هذا الدور ضمان استمرار احترام القانون الدولي الإنساني أثناء النزاعات وإننا نأسف للانتهاكات الصارخة التي زاد انتشارها عن أي وقت مضى، بينما إذا تمت محاسبة الأطراف المتحاربة على أفعالها سيقبل معدل نزوح المجتمعات المدنية ويخف العبء المالي على المنظمات المقدمة للمساعدات.

الحد من هشاشة المجتمعات وبناء قدرتها على الصمود

إن نموذج العمل الحالي للنظام الإنساني العالمي مبني بالكامل تقريبًا على أساس الاستجابة بعد ظهور الحاجة. وهو يتجاهل إلى حد كبير 'الأوضاع الطبيعية الجديدة' التي يعمل نمو السكان وتغير المناخ والمنافسة على الموارد المحدودة والتطرف العنيف على إيجاد مناطق اضطرابات لا تعترف بالحدود بين البلدان. وفي أوروبا تطلب الأمر

الاستثمار في التأهب والوقاية والحد من مخاطر الكوارث

من الهام جدًا أن تقوم البلدان التي تواجه أكبر نسبة من مخاطر الكوارث أن تعمل على الحد من هذا الخطر وأن يكون لديها قدرة على تحمل صدمات الكوارث والتكيف مع أسوأ الظروف. ولقد أكد إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠ الذي تم تبنيه في المؤتمر العالمي للحد من مخاطر الكوارث الذي عقدته الأمم المتحدة للمرة الثالثة على أهمية إدارة المخاطر وبناء القدرة على الصمود. وسيكون لتنفيذ هذا الإطار أثر إيجابي مباشر من حيث الحد من الاحتياجات الإنسانية والتكاليف المرتبطة بها؛ حيث يذهب ٢٠ بالمائة من متطلبات التمويل الإنساني إلى الاستجابة إلى الكوارث الطبيعية المتكررة والمفاجئة.^{١٨}

ولكن الاستثمارات المخصصة للحد من المخاطر والتأهب لها منخفضة للغاية. فمقابل كل ١٠٠ دولار تُنفق على مشروعات المساعدات التنموية يتم إنفاق ٤٠ سنناً فقط على حماية البلدان من الانهيار تحت وطأة الكوارث الطبيعية. وتظهر إحصاءات البلدان الأقل قدرة هذه الفرص المهدرة: حيث ١٢ من مجموعة من ٢٣ بلد منخفض الدخل تلقت أقل من ١٠ مليون دولار للحد من مخاطر الكوارث خلال السنوات العشرة الماضية بينما تلقت ٥,٦ مليار دولار للاستجابة للكوارث.^{١٩} ويجب أن يتغير هذا الاتجاه.

أظهرت الكارثة الثلاثية التي حدثت في عام ٢٠١١ في اليابان وهي أكثر الدول تاهباً للكوارث أنه لا يوجد أحد محصن ضد الكوارث ويجب على الجميع وحتى القادة العالميين توجيه اهتمامهم لتلقي المساعدات الدولية. يتحمل العالم بأسره مسؤولية زيادة الاستثمارات في الحد من مخاطر الكوارث وإدارة المخاطر قبل أن تصبح أزمات. وبمرور الوقت سيعمل هذا على الحد من تكاليف الكوارث التي تتمثل في المعاناة الإنسانية وتكلفة الاستجابة لهذه الكوارث.

كما تقع على الحكومات المسؤولية الأولى والكبرى فيما يخص الاعتناء بمواطنيها عندما يسقطون فريسة للكوارث الطبيعية وغيرها من الكوارث التي تحدث على أراضيها. **يجب أن يكون لدى كل الحكومات صناديق للتحوط لحالات الطوارئ وموازنات مخصصة للحد من مخاطر الكوارث لتنفيذ أنشطة الحد من المخاطر وتلقي التمويل عندما تقع أي كارثة.** سنتخفف متطلبات التمويل الإنسانية كثيرًا إذا تحملت الحكومات الموجودة في البلدان المعرضة لمخاطر الكوارث مسؤولية وضع هياكل موازنات مستدامة لتمويل أنشطة الحد من المخاطر والتأهب ووضع أطر لتمكين جهات الاستجابة الوطنية وبناء قدراتها.

ولكن الحكومات لا تستطيع أن تفعل ذلك بمفردها، ويجب تخصيص استثمارات دولية لإدارة المخاطر وبناء القدرة على الصمود لمواجهة هذه التحديات. وعادة ما تكون البلدان الأكثر هشاشة هي

الأفقر، وتعد مساعدتها مادياً ودعمها في بناء مساحة مالية كافية بمثابة استثمار رخيص متوسط الأجل للحد من التكاليف الباهظة جدًا التي تنتج عن الاستجابة الإنسانية.

ولقد رأينا مبادرات جديدة ناجحة في مجال الجمع بين الجهود والتمويل لمواجهة المخاطر على المستوى الإقليمي والقومي، ويجب تكرار هذه الجهود والتوسع فيها. وبالمثل توجد مساحة لتكرار الممارسات الجيدة في مجال تنمية أنظمة الإنذار المبكر وتشديد بنى تحتية مقاومة للكوارث وعوامل تغيير المناخ أو التخطيط المزود بمعلومات عن المخاطر. ولقد عمل التقدم التكنولوجي على تيسير مهمة التوقع المبكر للكوارث والأثر المحتمل لها في المستقبل، كما أن التأهب المالي يساعد على الاستجابة بسرعة أكبر وحماية الأرواح وسبل المعيشة.

إن الاعتراف بأن التغيير المناخي هو أحد الأسباب الأساسية للكوارث الطبيعية هو فرصة للربط بين التمويل لمكافحة تغيير المناخ وجهود الحد من المخاطر. إن أشد آثار تغيير المناخ تقع بالذات على البلدان الأكثر فقرًا وهشاشة، وهي بلدان أضعف الفقر والنمو السكاني والتلوث البيئي والهجرة الداخلية والزحف الحضري والنزاعات قوتها. وإننا نرحب بالمناقشات المستمرة في مجال تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ - وخاصة الالتزام السنوي بتخصيص ١٠٠ مليار دولار للبلدان النامية بحلول عام ٢٠٢٠ والذي أُنقِ عليه في مؤتمر تغيير المناخ بباريس عام ٢٠١٥ (COP21). وإلى جانب الالتزام بالتمويل يعد استكمال المفاوضات الخاصة بتغيير المناخ علامة مبشرة بأن النظام متعدد الأطراف يمكن أن يقدم حلولاً عالمية لمشاكل عالمية.

يقاف التقسيم بين العمل الإنساني والتنمية

في عام ٢٠١٤ أصبحت المساعدات الإنسانية هي أكثر أنشطة الأمم المتحدة تكلفة، حيث تعدت أنشطة حفظ السلام بمبلغ ٢ مليار دولار^{٢٠}، كما أن الأزمات المطولة هي أكبر محرك لهذه التكاليف المتعاظمة. فالكوارث تبتلع ٨ من كل ١٠ دولارات من التمويل الإنساني، ومعظم متطلبات التمويل في هذا المجال سببها الأزمات المطولة التي تمتد لأكثر من سبع سنوات.^{٢١} كما أن ثلاث أرباع التمويل الإنساني الذي تم إنفاقه العام الماضي ذهب إلى نفس البلدان العشرين، بل أن البلدان الستة التي تتلقى أكبر مبالغ من المساعدات استمرت في إصدار نداءات طوال عشر سنوات متواصلة.^{٢٢}

تصبح حالات الطوارئ الإنسانية مطوّلة عندما تعجز السياسة عن توفير حل أو عندما تتكرر كوارث مثل الجفاف مما يؤدي إلى دفع القدرات المحلية إلى حافة الانهيار، فتختفي الاستثمارات وتبدأ كارثة هيكلية كاملة الأركان في الحدوث. وفي كثير من الحالات تنتج المساعدات التنموية طويلة الأجل إلى التوقف. وفي هذه الظروف يقع العبء على المنظمات الإنسانية لتقديم شبكات حماية اجتماعية فعلية

حالات جديدة من الهشاشة التي تحتاج إلى معالجة عاجلة. هنا، مرة أخرى، توجد حجة قوية على ضرورة التفاعل الوثيق بين المجتمعات الإنسانية والإنمائية. ويمكن للمؤسسات الإنمائية أن تلعب دوراً أكبر عن طريق جعل التمويل المخصص للاجئين في البلدان المتوسطة الدخل مؤهلاً للحصول على المنح والقروض الميسرة. وإحدى الطرق الأكثر عملية للقيام بذلك هي من خلال إعادة تصنيف معايير الأهلية الخاصة بالمؤسسة الدولية للتنمية (IDA) التابعة للبنك الدولي، التي تحدد المعايير الدولية للمؤسسات المالية الأخرى، من أجل متابعة المحتاجين بدلاً من مستويات دخل الفرد في البلدان.

عندما تتعرض البلدان ذات الدخل المنخفض لصددمات من صنع الإنسان أو لكوارث طبيعية شديدة، يمكنها أن تحصل على دعم من المؤسسة الدولية للتنمية، وهي أكبر مصدر للقروض الميسرة والمنح، من أجل تقديم خدمات اجتماعية أساسية للبلدان ذات الدخل المنخفض. وقد تم تأسيس نافذة الاستجابة للأزمات التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية وآلية الاستجابة الفورية كأدوات تمويل مخصصة لمساعدة البلدان على امتصاص تأثيرات صدمات مثل الكوارث الاقتصادية والطبيعية.

في السنوات الأخيرة، شهدنا كيف يمكن لحالات الهشاشة أن تهدد بسحق البلدان المتوسطة الدخل، مع استضافة الأردن ولبنان على وجه الخصوص، وكذلك تركيا والعراق، لملايين اللاجئين السوريين. ولأن معايير التمويل التي تتبعها المؤسسة الدولية للتنمية بُنيت على أساس الناتج المحلي الإجمالي، فإن لبنان والأردن ليستا مؤهلتان. ويمكن للبلدان المتوسطة الدخل الحصول على قروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، الذي يعتبر أيضاً جزءاً من مجموعة البنك الدولي (WBG).

ومع ذلك، فإن القروض التي يقدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير تصاحبها أسعار فائدة أعلى. ويجب التصدي لاحتلال زيادة قدرة البلدان المتوسطة الدخل على الصمود من خلال التمويل عن طريق التغيير المقترح في معايير الأهلية التي تتبعها المؤسسة الدولية للتنمية للحصول على منح وقروض منخفضة الفائدة، وذلك للسماح للبلدان التي تستضيف لاجئين بالاستفادة منها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي مضاعفة نافذة الاستجابة للأزمات التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية ثلاثة مرات على الأقل لتوفير التمويل الكافي لتلبية الزيادة الحادة في الطلب. نحن نبني هذه التوصية على أساس معدل الامتصاص خلال دورة المؤسسة الدولية للتنمية الحالية - لقد استنفدت نافذة الاستجابة للأزمات التبعية ٩٠٠ مليون دولار بأكملها خلال الأشهر التسعة الأولى من فترة البرنامج التي تستمر لمدة ثلاث سنوات.^{٢٤}

نحن نحث جميع مؤسسات التمويل الإنمائي على توسيع قدراتها التمويلية المخصصة لمواجهة حالات الطوارئ. وفي هذا الصدد، نرحب باستخدام المتزايد للأدوات من قبل صندوق النقد الدولي

للمجتمعات المتضررة لمدة أعوام وربما عقود من الزمان - ولكنها في كثير من الأحوال تستخدم أدوات مالية مصممة للاستجابة للطوارئ على المدى القصير.

ولذلك تُغلق المنظمات الإنسانية في دائرة لا نهائية من جمع التبرعات، في الوقت الذي يمكن توقع الجزء الأكبر من تكاليفها بدقة على مدى عدة سنوات. وكثيراً ما تساهم الحكومات المانحة في هذه المشكلة بالاستمرار في تقديم تمويل غير كافٍ وتخطيط البرامج في جزر تنمية وإنسانية منعزلة في جانبيين متباعدين. إن نقص التواجد الميداني للمنظمات التنموية في كثير من مواقع الأزمات المطولة يساهم في هذه المشكلة، فمثل هذه المنظمات غير مصممة للتحرك في حالات الأزمات بسرعة وعندما تتحرك تكون ميالة لتفادي الخطر، وتركز على بناء القدرات المؤسسية بدلاً من التداخلات على المستوى الأسري.

هناك قائمة طويلة من الممارسات الجيدة من شأنها زيادة فاعلية التضامن بين الأنشطة التنموية والإنسانية. فهذين الجانبين من العمل يبنيان على نقاط قوة بعضهما البعض: قدرة العاملين الإنسانيين الأكبر على تحمل غياب الأمن والتواجد في الميدان في بيئة متقلبة وخبرة المجتمع التنموي في مجال الحلول المستدامة طويلة الأجل، ولكن الجدل في مجال الفاصل الموجود بين العمل التنموي والعمل الإنساني سيستمر. ويشمل رأب الصدع الموجود بين المجالين ما يلي: إعادة توجيه المساعدات الإنسانية بسرعة وبمرونة - عن طريق استخدام مكيفات الأزمات^{٢٣} على سبيل المثال - إلى المواضيع الأكثر حاجة إليها وتناسباً معها، وذلك باستخدام أساليب التنفيذ التي تتبعها المساعدات الإنسانية.

ويعني هذا أيضاً قيام المنظمات الإنسانية والتنموية بالتخطيط المشترك متى كان ذلك ممكناً لتلبية الاحتياجات ومعالجة المخاطر ومواطن العرضة للخطر بأسلوب متجانس وشامل، مما يُمكن الأشخاص المعرضين للخطر من الاعتماد على أنفسهم وبتبج لجهات العمل الإنساني التخطيط للخارج من الموقف. ويعني هذا أيضاً أن تخصص الجهات المانحة قنوات تمويل يمكنها التدخل في مجالات تشمل سبل المعيشة والخدمات الأساسية قبل البدء في التمويل التنموي طويل الأجل (مثل صناديق الاستجابة للأزمات أو ما بعد الأزمات التي تقوم عدة جهات مانحة بإنشائها). ويجب أن تصبح مثل هذه المبادرات إجراءات طبيعياً ومعتمدة لدى كل من الجهات المانحة ومنظمات المساعدات على السواء.

اتبع المحتاجين، وليس الدول

يأتي عدد متزايد يقدر بنحو ٦٠ مليون شخص أُجبروا على مغادرة منازلهم وأصبحوا نازحين أو لاجئين من البلدان ذات الدخل المتوسط (MICS) أو يذهبون إليها. وتولد هذه الظاهرة الأخيرة

المضيفة للاجئين المنافع العامة العالمية. في هذه الحالات، هناك حاجة لتقاسم المسؤولية بشكل أكبر في إطار المجتمع العالمي. ونحن نعتقد أن البلدان التي تستضيف لاجئين يجب أن تدمج النزوح في خطط التنمية الخاصة بها، وتتلقى الدعم الكافي من المجتمع الدولي.

لقد حدث النزوح الناجم عن النزاعات والكوارث الطبيعية في كل قارة ويمثل تحدياً عالمياً تنجم عنه آثار سياسية واقتصادية وبيئية وأمنية. ولكن حيثما توجد خيارات لزيادة الاعتماد على الذات، ينبغي أن تُستخدم إلى أقصى حد ممكن. التقى أعضاء الفريق مع نازحين أخبرونا أنهم إذا ما أُتيحت لهم الحق في العمل بشكل قانوني وتمكينهم من تطوير مهاراتهم، فإنهم سوف يساهمون بكل سرور في النمو الاقتصادي للمجتمع الذي يستضيفهم.

وينبغي أيضاً أن يكون اللاجئون لفترات طويلة قادرين على الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك الصحة والتعليم، حتى يتمكنوا من المساعدة في إعادة بناء دولهم عندما يكونوا قادرين هم وأطفالهم على العودة إلى ديارهم أو المساهمة في تنمية البلدان التي يتم توطينهم بها.

مأسسة التفاعل بين القطاعات الإنسانية والإنمائية

الشراكة بين المنظمات الإنسانية والإنمائية حاسمة على الصعيد الميداني وفي ممارسات التمويل، ولكن ينبغي أيضاً أن تؤخذ إلى مستوى مؤسسي لضمان جعل صناعة القرار أكثر شمولاً. ويشجعنا أن البنك الدولي الآن يشارك في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC)، وهو منتدى إنساني لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

وبنفس الروح، فإننا نعتقد أن المجتمع الإنساني ينبغي أن يُدرج في مناقشات التنمية بطريقة هيكلية منظمة. تتمثل الخطوة الأولى في هذا الاتجاه في دعوة منسق الإغاثة الطارئة في الأمم المتحدة إلى لجنة التنمية التابعة للبنك الدولي.

تحتاج هذه التفاعلات ذات المستوى الرفيع في واجهة التنمية الإنسانية إلى تكرارها بصورة منتظمة حسبما يقتضى الحال على جميع المستويات. وفي حين أن هذا يحدث في كثير من الحالات، فإنه ينبغي تقنين وتعميم الممارسات الجيدة. ويرحب الفريق بالجهود المبذولة في هذا الاتجاه من كلا الجانبين.

بغرض الاستجابة السريعة لحالات الأزمات، مثل صك التمويل السريع والتسهيل الائتماني السريع.

النزوح طويل الأمد: الانتقال من المساعدة "الطارئة" إلى توفير مستقبل للناس

إن ضرورة التعاون والتنسيق بين المساعدات الإنسانية والإنمائية تكون حادة بشكل خاص في حالات النزوح طويل الأمد. وحيث أن متوسط فترة النزوح يبلغ ١٧ عاماً (وهو زمن كاف لكي يُكمل طفل أسعده الحظ بالالتحاق بالمدرسة تعليمه الثانوي)، من الواضح أن النزوح لم يعد حالة مؤقتة.

يكبد النزوح طويل الأجل الحكومات والمجتمعات المضيفة تكاليف باهظة، ويزيد الطلب على الغذاء والماء والصرف الصحي والتعليم والرعاية الصحية. وفي كثير من الأحيان، ما يبدأ كحالة طوارئ إنسانية قصيرة الأجل يتحول إلى تحدٍ تنموي طويل الأجل. ولذلك، فإن تطبيق حلول التنمية في الأزمات يساعد على تحديد رؤية بعيدة المدى للتنمية الاقتصادية، التي تحول دون تكرار النزوح وتقلل من الاعتماد على المساعدات الإنسانية. توفر أهداف التنمية المستدامة فرصة هامة لوضع النزوح في قلب جدول أعمال التنمية.

مرة أخرى، توجد ممارسات جيدة. في حالة الأزمة السورية، طورت المنظمات الإنسانية والإنمائية معاً خطة الاستجابة الإقليمية والصمود الإقليمي للاجئين السوريين في الدول المضيفة (RP3) للبلدان المتضررة، وذلك لتقديم المساعدات الإنسانية وبناء القدرة على الصمود في آن واحد. ينبغي تكرار ذلك بصورة منتظمة في جميع الأزمات التي طال أمدها في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك "الأزمات المنسية" المتعددة التي تعاني من نقص أو انعدام المساعدات الدولية أو تقتصر على أي التزام سياسي لحلها.

ويشجعنا في هذا الصدد عمل تحالف الحلول، الذي بدأ في عام ٢٠١٤، والذي بُني على أساس المبادرات السابقة ويجمع بين الوكالات الإنسانية والمنظمات الإنمائية والدول المتضررة والبلدان المانحة والأكاديميين والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل تطوير نهج جديد ومُحسن لمواجهة النزوح القسري.

إن الدول ذات السيادة لديها التزامات بحماية مواطنيها في جميع الأوقات، بما في ذلك عندما ينزحون داخل حدودها. وتوفر الدول

يوصي الفريق بما يلي:

١. إعادة توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية نحو الحد من حالات الهشاشة والوقاية منها.
٢. إنشاء الحيز المالي وتوليد القدرة المحلية والوطنية للوقاية من الأزمات والاستجابة لها.
٣. تشجيع تمويل التنمية في الأزمات التي طال أمدها، حيثما كان ذلك ممكناً، والانتقال إلى البرامج المالية الإنمائية الإنسانية المشتركة.
٤. تغيير معايير الأهلية للحصول على قروض منخفضة الفائدة ومنح لمتابعة المحتاجين.
٥. مضاعفة تمويل نافذة الاستجابة للأزمات التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية (IDA) ثلاث مرات على الأقل.



٣. تعميق وتوسيع قاعدة موارد العمل الإنساني

المنخفض. نحن نوصي أن تشارك الحكومات طوعاً خلال القمة العالمية للعمل الإنساني في اسطنبول في النموذج الناجح لفرض رسوم التضامن وخلق تدفق مستمر من العائدات للعمل الإنساني. ونقترح أن الإيرادات الإضافية الناتجة عن فرض رسوم التضامن على السفر الجوي أو الوقود يمكن استخدامها لدعم توفير الخدمات الصحية في المخيمات والمناطق الحضرية التي تستضيف النازحين. إن ضمان تمتع النازحين بصحة جيدة هو أحد أوجه الصالح العام العالمي ويستحق الدعم من قبل مصدر تمويل دولي.

كما يقترح الفريق أن يشارك المجتمع الإنساني في مناقشات ما بعد الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP21) حول تمويل المناخ في ضوء القرارات قد يتم اتخاذها بشأن التكيف وبناء القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية والبلدان الأكثر ضعفاً.

المانحون الجدد يحتاجون إلى مزيد من الاعتراف بفضلهم

نود أن نسلط الضوء على المثل الذي تضربه البلدان التي تسعى، على الرغم من التحديات الاقتصادية الداخلية، إلى الوفاء بالهدف الذي حددته الأمم المتحدة في ١٩٧٠ أو حتى تجاوزه - وهو تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للإنفاق على المساعدات الدولية. ونشعر بالتشجيع لأن الجهات المانحة الناشئة التي تتصرف على أساس أنه مع الثروة الأكبر تأتي مسؤوليات أكبر وهي الآن تمنح أكثر. ونحن ندرك الفارق الحيوي الذي سوف تحدته هذه الجهات المانحة الجديدة في تمويل الأنشطة الإنسانية، ونؤمن بأهمية زيادة أعدادها، وفي الوقت نفسه، حماية المبادئ الأساسية للمساعدات الإنسانية.

نحن نعتقد أن الدول التي يُنسب إليها الفضل بشكل مناسب ويُعترف بمساهماتها في المساعدات الإنسانية من الأرجح أن تستجيب بسخاء. وهناك حاجة إلى تسليط الضوء بشكل أفضل على إسهامات جميع الدول في العمل الإنساني.

إن تعريفات المساهمة بمساعدات إنسانية تستبعد بعض أشكال التمويل المشمولة في هذا الفصل، بما في ذلك التحويلات النقدية، والتبرعات الخاصة والمؤسسية، والتمويل الإسلامي الاجتماعي. ويجدر النظر في كيفية استرشاد الخطاب المستقبلي حول الموارد المتاحة ببيانات أفضل وأكثر شمولاً.

توفر أكبر خمس جهات مانحة في العالم ما يقرب من ثلثي الأموال المقدمة من جانب الحكومات. ويعمل تركيز المانحين هذا على تسليط الضوء على الاختلالات في النظام الحالي. نحن نرى كل يوم أن تأثير نقص التمويل هو مزيد من عدم الاستقرار العالمي. وبهذا المعنى، فإن منع انتشار عدم الاستقرار من الصالح العام العالمي، وبالتالي، فإن توفير الموارد اللازمة لعمل ذلك ينبغي أن يكون مسؤولية جماعية.

رسوم التضامن

عبر أعضاء الفريق عن وجهات نظر مختلفة حول دور الضرائب في جمع المزيد من الأموال للمساعدات الإنسانية. ومع ذلك، كان هناك اتفاق واسع النطاق على أن العالم يحتاج إلى التحرك نحو نماذج جديدة لتمويل المنافع العامة العالمية، بما في ذلك المساعدات الإنسانية. ونحن نعتقد أننا في عالمنا المترابط بحاجة إلى إيجاد طرق جديدة لتمويل التضامن الذي يتجاوز الحدود الوطنية.

لقد درسنا الجدوى السياسية والتكاليف والفوائد الناتجة عن فرض ضريبة المعاملات المالية (FTT) أو ضريبة توبين، التي من المُقدَّر أن تجمع ما بين ٢٥ و ٣٤ مليار دولار سنوياً في أوروبا. ولديها القدرة على خدمة أهداف التنمية واسعة النطاق، بما في ذلك تمويل العمل الإنساني. وفي الوقت نفسه، لا تزال موضع نقاش، ويُقر الفريق بأن من المستبعد التوصل إلى اتفاق عالمي حول ضريبة المعاملات المالية في المستقبل القريب.

ونحن نرى أن اعتماد "رسوم التضامن" الطوعية، على سبيل المثال على تذاكر الطيران كما طبقتها بعض الحكومات، باعتبارها خياراً قابلاً للتطبيق يستحق زيادة الاستثمار والتطوير. تقوم منظمة يونيتايد (UNITAID) بتمويل عملها في إيجاد طرق جديدة لعلاج ومنع وتشخيص أمراض الملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز عن طريق فرض رسوم على تذاكر الطيران. وكما تقول هذه المنظمة غير الحكومية نفسها بحق، "مجرد اللحاق بطائرة يحول المسافرين إلى مساهمين في قضية إنقاذ الأرواح - إنه سفر مسؤول على نطاق هائل".

لقد جمعت الرسوم الصغيرة التي فرضتها منظمة يونيتايد على تذاكر الطيران ١,٦ مليار يورو بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١، بمشاركة ١٠ دول فقط، مما ساعد على تمويل علاج وتشخيص فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا والسل في البلدان ذات الدخل

نكون قد بدأنا الاستعدادات لمنظومة العمل الإنساني التي يمكن أن تعمل في ظل الواقع الجديد.

تسخير قوة الشركات

في عالم تزداد به الثروات الخاصة عن أي وقت مضى، ما زال دور القطاع الخاص في المساعدات الإنسانية غير مستغل بالقدر الكافي. ونحن نرى أن أحد العوامل الهامة وراء ذلك هو إدراك أن دور القطاع الخاص خيري بالأساس. وبدلاً من لعب دور سلبي في توجيه الأموال لمساعدة المنظمات، ينبغي أن يسعى النظام البيئي الإنساني إلى تسخير قوة الشركات في نقل مهاراتها وقدراتها الأساسية.

ولكن لتحقيق هذا، سيكون بحاجة إلى احتضان القطاع الخاص. تتطلب نظم التخطيط والنداءات الحالية شركاء محتملين للتعامل مع سلسلة من الاتفاقات الفردية مع مئات المنظمات الإنسانية. ونود أن نرى إنشاء مركز شامل - منصة رقمية تتيح للشركات الخاصة رؤية المتطلبات التي تم فحصها لأي منظمة إنسانية والاتصال للاستجابة لها.

إن القواعد الحالية التي تتبعها الحكومات والمنظمات المانحة للمساعدات الإنسانية من أجل التعاقد مع الشركاء من القطاع الخاص مرهقة وبيروقراطية ولا تسهل عملية التعاون. تحتاج شروط الشراكة بين القطاع الخاص وقطاع المساعدات الإنسانية إلى تبسيط. ويجب أن تصميم هذه التغييرات على غرار اتفاقات الشراكة القائمة بين منظمات الإغاثة الإنسانية.

نحن نرحب بالمشاركة المعززة لمنظمات الإغاثة والحكومات مع ذوي الخبرة والابتكار في القطاع الخاص في مجال التأهب للأزمات والاستجابة لها. وندعو إلى إنشاء شبكات تجارية محلية وإقليمية وخاصة بالصناعة تركز على توسيع نطاق الدعم للتأهب والاستجابة الإنسانية. ويرحب الفريق بجهود مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث لإنشاء شبكة إقليمية من القطاع الخاص في فيجي وشبكات وطنية في ميانمار ومدغشقر. كما نشجع الميثاق العالمي للأمم المتحدة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى على المضي قدماً في التوسط لعقد اتفاقات مسبقة قبل حدوث حالات الطوارئ من أجل تقديم تبرعات عينية ودعم الشبكات المحلية التابعة للميثاق العالمي بغرض توسيع نطاق قيادتها في حشد دعم الشركات للتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها.

نريد أن نرى المزيد من التعاون الناشئ مع شركات الخدمات اللوجستية للمساعدة في توزيع وتتبع المساعدات الإنسانية. على سبيل المثال، تحشد شركة الخدمات اللوجستية العالمية المئات من موظفيها للتطوع أثناء الأزمات الإنسانية، والعمل جنباً إلى جنب مع منظمات الإغاثة لإدارة المطارات، وتسريع التخليص الجمركي، ودعم التوزيع، وتتبع الإمدادات الإنسانية.

ومن أجل تتبع أفضل وأكثر فعالية، نحن بحاجة إلى التزام متجدد بالشفافية والدقة والمعايير. تفشل النظم الحالية في تتبع أو الإبلاغ الكافي عن مساهمات العديد من الحكومات التي تستضيف نازحين. ونحن نثني على سخاء دول مثل تركيا والأردن ولبنان وإيران وباكستان وإثيوبيا التي تستضيف معاً أكبر عدد من اللاجئين في العالم.^{٢٦}

تفشل القواعد التي تستخدمها المنظمات الدولية لتتبع المساعدات أيضاً في الاعتراف بحجم وقيمة المعلومات التي تقدمها الدول غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) أو مواطنيها في الخارج. تبذل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD-DAC)، والتي تستضيف مخزون موثوق من إحصاءات المساعدة الإنسانية، جهوداً لتحديث المعايير المحاسبية لكي تعكس هذه المساهمات على نحو أفضل، بما في ذلك من خلال مقياس جديد للدعم الرسمي الإجمالي للتنمية المستدامة (TOSSD)، الذي سوف يشمل مجموعة واسعة من التدفقات المالية التي تتجاوز المساعدة الإنمائية الرسمية، التي يتم تعينتها من خلال تدخلات رسمية من جانب الحكومات المانحة.

على الرغم من أن المساعدة الإنمائية الرسمية، على النحو المحدد حالياً، سوف تظل أداة قيمة، فإننا نعتقد أن الوقت قد حان للنظر بجديّة في تغيير القواعد المحاسبية وكذلك تغيير نادي المانحين، مع السلطة اللازمة لوضع تلك القواعد. ونحن نشجع الجهات المانحة، القائمة والناشئة، على التواصل مع لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن إصلاح النظام الحالي. ويجب أن تؤخذ آراء أولئك الذين يتلقون مساعدات إنسانية أيضاً بعين الاعتبار.

إن العثور على طريقة جديدة ذات معنى ومتسقة للاعتراف بالكرم العالمي يمكن أن يولد إحساساً أكبر بالملكية الجماعية وخلق بيئة مواتية لتدفق أموال أكثر تنوعاً إلى البلدان التي تمر بأزمات. ونحن نعتقد أن عمل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يجب البناء على أساسه من أجل تصميم وتنفيذ "متعقب الكرم" لكي يعكس تبرعات الحكومات للمساعدات الإنسانية والإنمائية على نحو أفضل.

إن تعميق وتوسيع قاعدة الموارد المتاحة للعمل الإنساني لن يحدث بين عشية وضحاها، ولكن يجب علينا أن نبدأ من مكان ما، ويجب أن نبدأ الآن. دعونا نشرع في تنفيذ "خطة ما بعد المساعدة الإنمائية الرسمية"، بحيث يتأكل الاعتماد على النموذج الحالي لتدفقات المساعدات الدولية والرسمية تدريجياً عن طريق انخراط عدد أكبر من المشاركين. هناك اعتماد مفرط على مجموعة صغيرة من الجهات المانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية، التي بالطبع سوف تظل محتفظة بأهميتها. ولكن من خلال توسيع القاعدة وخلق آليات جديدة لتشجيع شركاء جدد على الانخراط (أو إرغامهم، في بعض الحالات)، سوف

عام ٢٠١١، تبنت الرئاسة الفرنسية لمجموعة العشرين (G٢٠) نفس الهدف. ومع ذلك، فإن متوسط تكلفة المعاملات المتعلقة بالتحويلات النقدية لا تزال تبلغ ٧,٧ في المائة و ٩,٧ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى^{٢٩}. ينبغي التمسك بالتزامات مجموعتي الثماني والعشرين.

كما نشجع الدول على أن ترقى إلى مستوى هدف التنمية المستدامة المستهدف بشأن التحويلات المالية، وتطلب تخفيض تكاليف المعاملات لتحويلات المهاجرين إلى أقل من ٣ في المائة، وإزالة ممرات التحويلات التي تكلف أكثر من ٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. ويمكن أن تصيح القمة العالمية للعمل الإنساني بمثابة منصة لحشد الدعم لتسريع هذا الجهد.

نحن ندرك أن تشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML / CTF) يمكن أن تخلق بعض العقبات التي تحول دون تحويل الأموال. ومن المهم البحث عن سبل للحد من هذه الحواجز حتى يتمكن عمال الإغاثة الإنسانية من تقديم المساعدات في بعض أكثر المناطق اضطراباً والأجزاء من العالم المتضررة من الأزمات.

نعتمد أن الحل سيكون أن تلعب سلطة شرعية - على سبيل المثال، بنك التسويات الدولية أو بنك الاحتياط الفيدرالي - دوراً في الإشراف على عمليات نقل أموال المساعدات الإنسانية، مما سيسمح لها بالتحرك دون عوائق لا مبرر لها.

يمكن للشركات ذات الصلة المباشرة بالقطاعات الرئيسية للاستجابة الإنسانية أن تساهم بشكل مباشر عن طريق توفير الأصول أو الموظفين ذوي خبرة أو كليهما. وأحد الأمثلة على ذلك هو الشراكة بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) وشركة أثاث عالمية لبناء مأوى أفضل، وهو منزل مؤقت أكثر متانة ويعمل بالطاقة الشمسية. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي أن يكون من الممكن الاستفادة من خبرات شركات المرافق الكبرى في قطاعات مثل المياه والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية، وذلك للمساعدة في توفير الخدمات الأساسية للمحتاجين، وخاصة أولئك الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين أو النازحين داخلياً.

نحن نشجع الشركات، التي تتمتع بالمهارات والقدرات التي يمكن تطبيقها مباشرة على الحالات الإنسانية، على حث موظفيها على استخدام قدراتهم للمساهمة في تقديم المساعدة المنقذة للحياة. وحيث أن معظم الأزمات الإنسانية الحالية تقع ضمن فئة الأزمات طويلة الأمد، ينبغي بذل المزيد من الجهود لإيجاد نماذج اقتصادية، بما في ذلك مشاركة المنظمات الهادفة للربح التي من شأنها أن تستغل القوة الكاملة لمشاركة القطاع الخاص وتخلق الاستدامة.

يكشف قطاع التأمين فرصاً لجلب منتجات تمويل المخاطر الخاصة به إلى البلدان النامية والأقل نمواً. إن الطلب على المساعدة

يجب استكشاف توسيع دور الخدمات المالية - على سبيل المثال، نظم بطاقة النقدية التي يتم إنشاؤها لتقديم خدمات الطعام أثناء الأزمات، والتي يمكن استخدامها لشراء السلع الإنسانية أو الخدمات، أو منح إضافية أو دفعات شبكة الأمان الاجتماعي في أعقاب الأزمة.

وحيث أن ٨٠ في المائة من الاحتياجات متكررة وممتدة، ليست هناك حجة معقولة للإعراض عن تحويل جزء من عبء التمويل إلى وسائط استثمارات محفظة مشتركة بين القطاعين العام والخاص. إن التمويل المبتكر للتكاليف الإنسانية المتكررة والتي طال أمدها، مثل السندات الخضراء أو سندات الأثر الاجتماعي، يتطلب الإبداع والمخاطرة والصبر والتعاون والموارد.

تعكف اللجنة الدولية للصليب الأحمر حالياً على التعاقد على سندات الأثر الاجتماعي لتوفير الموارد لبرنامجها الخاص بإعادة التأهيل البدني، الذي يتحمل فيه المستثمرون المحتملون مخاطر تمويله، في حين يسدد كيان آخر (عادة شركة أو مؤسسة أو وكالة حكومية) المبلغ للمستثمرين مضافاً إليه عائد. سوف تفتح سندات الأثر آفاقاً جديدة لتمويل القطاع الإنساني، وتجذب أنواعاً جديدة من الجهات المانحة وتزيد الحوافز. وسوف يساعد استخدام سندات الأثر أيضاً على تنمية ثقافة أقوى قائمة على النتائج.

تستطيع صناعة المحاسبة والتمويل أن يساعد في إنشاء آليات مراجعة تجارية، مما قد يؤدي إلى زيادة ثقة الجهات المانحة. وتُعد المراجعات من الممارسات المعتادة في الأعمال التجارية، وينبغي أن تُطبق في جميع المجالات داخل القطاع الإنساني من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى الحكومات. ومن المقرر الرئيسي إلى مستوى العمل الميداني، ينبغي إجراء تقييمات لقياس الكفاءة، على سبيل المثال، سرعة صرف الأموال وطبقات المعاملات.

ومن المتوقع أن ترتفع التحويلات النقدية إلى البلدان النامية إلى ٤٤٠ مليار دولار في عام ٢٠١٥. تمثل التحويلات ما يقرب من ٤٠ في المائة من اقتصاد الصومال وتتجاوز قيمة المساعدات الإنسانية التي تحصل عليها البلاد ومساعدات التنمية والاستثمار الأجنبي المباشر معاً. على الرغم من أن الإحصاءات نادرة، يبدو أن أكثر من نصف النساء الصوماليات تستقبلن التحويلات النقدية^{٢٨}، التي تُمكن الناس من مساعدة أسرهم وأصدقائهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية وعدم الاعتماد على المساعدات الخارجية. وهذا صحيح بشكل خاص في أوقات الأزمات، ونحن ممتنون لوكالات تحويل الأموال التي تستجيب عن طريق خفض عمولاتها بشكل مؤقت، وفي بعض الحالات تتنازل عن أتعابها. ونود أن نرى المزيد من شركات تحويل الأموال تتبّع خطواتها.

في عام ٢٠٠٨، حددت مجموعة الثماني (G٨) هدفاً معيناً للحد من متوسط التكلفة العالمية للتحويلات النقدية من ١٠ في المائة إلى ٥ في المائة خلال خمس سنوات (المعروف أيضاً باسم "٥X٥")، وفي

نحن نوصي بتكرار هذا النوع من استخدام تمويل المخاطر حتى يتسنى للبلدان المعرضة للكوارث إعداد آليات التأهب، وهذا من شأنه خلق مزيد من السيولة للعمل الميكرو، بدلاً من الاعتماد على المساعدة المخصصة للإغاثة في فترة ما بعد الأزمة.^{٢٤}

التمويل الاجتماعي الإسلامي للعمل الإنساني

التمويل الاجتماعي الإسلامي هو مجال ليس مستكشفاً بالقدر الكافي. وتشير تقديرات معهد البحوث التابع للبنك الإسلامي للتنمية (IDB)، إلى أن القيمة السوقية لممتلكات الوقف في الهند وحدها يمكن أن تصل إلى ٢٤ مليار دولار.^{٢٥} وبالمثل، تشير بحوث البنك الإسلامي للتنمية عن الزكاة (الصدقات الإلزامية) في عام ٢٠١٥ إلى تقدير متحفظ يتراوح بين ٢٣٢ مليار دولار و٥٦٠ مليار دولار سنوياً.^{٢٦} وكان هذا متوقعاً بالنظر إلى أن قيمة اقتصاد العالم الإسلامي تبلغ ١٥,٩ تريليون دولار، وتأتي في المركز الثالث بعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. حتى الآن لا توجد آلية تنسيق أو هيئة مستقلة ومنفصلة للمساعدة في توجيه هذه الأموال بشكل فعال على المستوى العالمي نحو العمل الإنساني.

ومن بين الأزمات الإنسانية المستمرة في العالم اليوم، تحدث ٩٠ في المائة منها في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويندلع ٣١ من ٣٣ نزاعاً قائماً اليوم في البلدان ذات الأغلبية المسلمة.^{٢٧} وتعمل مؤسسات مالية إسلامية مختلفة على التصدي لكيفية توجيه الوقف والزكاة وغيرها من الأدوات مثل السندات والصكوك (التي تشبه سندات الأثر الاجتماعي) بكفاءة وفعالية لتلبية الاحتياجات الإنسانية. لن يكون هذا سهلاً، بالنظر إلى حجم التنسيق والمواءمة المطلوب، ولكن هناك احتمال حقيقي للغاية أن يوفر التمويل الإسلامي حلولاً لمشكلة تمويل المساعدات الإنسانية العالمية. ومن شأن نسبة واحد في المائة فقط من الزكاة أن تصنع فرقاً هائلاً في حجم عجز التمويل العالمي لعام ٢٠١٥.

وخير مثال على ذلك هو الصندوق المقابل الخاص بالتحالف العالمي للقاحات والتحصين (GAVI) الحائز على جوائز والصادر عن مرفق التمويل الدولي لأنشطة التخصيص ويحظى بدعم من حكومات مختلفة ومؤسسة بيل غيتس والبنك الدولي، وهو برنامج صكوك اجتماعية فريد من نوعه لتوفير اللقاحات وتم تشييده في العام الماضي أثناء المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس.^{٢٨} وقد جمعت الصكوك الافتتاحية ٥٠٠ مليون دولار في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤، ثم تلاها إصدار ثان بقيمة ٢٠٠ مليون دولار في سبتمبر/أيلول ٢٠١٥، وكان الاكتتاب فيه أكثر من المعروض ١,٦ مرة (٦٥ في المائة من المستثمرين جاءوا من الشرق الأوسط، و١٨ في المائة من آسيا، و١٧ في المائة من أوروبا).^{٢٩} جعل هيكل الصكوك مشاركة المستثمرين المسلمين ممكنة وهو يُعد طريقة جديدة لتعبئة الموارد يمكن تطبيقها

التقنية لوضع استراتيجيات تمويل المخاطر ومنتجات التمويل المصممة خصيصاً ينمو بسرعة بين حكومات البلدان النامية، ولا سيما في البلدان متوسطة الدخل وذات الدخل المتوسط الأدنى. وتمويل المخاطر هو أيضاً أحد مجالات النمو الرئيسية لبنوك التنمية المتعددة الأطراف.

تتوافر أدوات تأمين مباشرة وغير مباشرة متنوعة للتأهب المالي لمواجهة الكوارث الطبيعية.^{٣١} وهي تتراوح بين تمويل المخاطر السيادية (مساعدة الحكومات على تطوير الصمود المالي)، والتأمين الزراعي (المساعدة على حماية سبل معيشة المزارعين والرعاة) والحماية الاجتماعية (بناء برامج شبكات الأمان القابلة للتكيف مع سيناريوهات الكوارث). وكافة هذه التطبيقات ذات صلة مباشرة بالاستفادة من التمويل في الاستجابة للأزمات ويتم تطبيق المزيد من هذه الاستراتيجيات في المناطق ذات الدخل المتوسط والمنخفض، وخاصة للحماية من مخاطر الكوارث الطبيعية.

ويمكن لسياسات التأمين المصممة تصميماً جيداً أن تعمل كحافز قائم على السوق لتعزيز الوعي بالمخاطر والوقاية والتخفيف منها: يمكن أن يعمل التأمين ضد مخاطر الكوارث، الذي يتجاوز تقاسم المخاطر، على جميع مستويات دورة إدارة المخاطر، من تحديد المخاطر ونمذجة المخاطر إلى نقل المخاطر والتعافي منها.

يسرنا أن نرى الاستفادة من هذه الأدوات، على سبيل المثال مع قدرة المخاطر الأفريقية (ARC)^{٣٢}، وهي وكالة متخصصة تابعة للاتحاد الأفريقي (AU) تهدف إلى بناء القدرة المالية للحكومات من أجل مواجهة تمويل الاحتياجات في مرحلة ما بعد الكارثة، ويمكن أيضاً أن تمول الأعمال الإنسانية. ومن الأمثلة الأخرى مرفق التأمين ضد أخطار الكوارث في منطقة البحر الكاريبي (CCRIF)، وهو مرفق إقليمي لتجميع المخاطر ويوفر التغطية التأمينية ضد الزلازل والأعاصير المدارية والأمطار شديدة الغزارة في دول البحر الكاريبي ودول أمريكا الوسطى. ساعد برنامج الأغذية العالمي (WFP) في تطوير استعراض المخاطر في أفريقيا، وهي أداة بارامترية لتقديم دفعات نقدية من الأموال المجمعة من أجل الاستجابة المبكرة لأزمات الأمن الغذائي الناشئة. وفي أعقاب أزمة الإيبولا، طلبت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أيضاً أن تقوم قدرة المخاطر الأفريقية بتطوير تأمين ضد تفشي الأمراض والأوبئة.

تهدف مبادرة التأمين ضد مخاطر المناخ (InsuResilience) التي أطلقتها مجموعة السبع (G7) مؤخراً أيضاً إلى تحقيق زيادة تصل إلى ٤٠٠ مليون في عدد سكان البلدان الأكثر ضعفاً الذين لديهم إمكانية الوصول إلى التغطية التأمينية المباشرة أو غير المباشرة ضد الآثار السلبية للمخاطر المرتبطة بتغير المناخ بحلول عام ٢٠٢٠.^{٣٣} وبينما تركز المبادرة بشكل أساسي على أدوات التأمين، سوف تُستكمل بنُهُج مبتكرة وغير تقليدية من أجل الوصول إلى الفقراء والفئات الأكثر ضعفاً.

ومن الأهمية بمكان أن التبرعات الخاصة للكوارث الطبيعية أعلى بكثير من تلك المخصصة لأزمات من صنع الإنسان. جمعت منظمة وورلد فيجن أستراليا، على سبيل المثال، أموالاً أكثر في أسبوع واحد لصالح ضحايا زلزال نيبال من ما تمكنت من جمعه في أربع سنوات للاستجابة للأزمة السورية.^{٤٥} وبالنظر إلى أن فجوة التمويل الإنساني ترجع إلى حد كبير إلى الزيادة الهائلة في الاحتياجات الناشئة عن النزاعات، فمن المهم إيجاد سبل لزيادة التبرعات الخاصة للاستجابة الإنسانية في حالات النزاع.

وسيكون من المفيد أيضاً زيادة جمع التبرعات الخاصة من خلال الشراكات بين المنظمات الإنسانية والقطاع الخاص ووسائل الإعلام. وقد تم بالفعل استخدام هذا النموذج في ثمانية بلدان (بلجيكا، كندا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، السويد، سويسرا والمملكة المتحدة)، مما أدى إلى إنشاء تحالف نداءات الطوارئ العالمي (EAA) في عام ٢٠١٣. وفي عام ٢٠١٠، بلغ إجمالي دورة رأس المال السنوية الجماعية لمختلف الوكالات الممثلة في تحالف نداءات الطوارئ ٣ مليار يورو.

جمع نداء مشترك لسوريا أطلقته لجنة الكوارث الطارئة البريطانية في عام ٢٠١٢ - وهي عضو في تحالف نداءات الطوارئ وتضم ١٣ مؤسسة خيرية رائدة في المملكة المتحدة في أوقات الأزمات الحادة - ٢٥ مليون جنيه استرليني، مضاعفاً بذلك الموارد مقابل الجهود الفردية للمنظمات الإنسانية في العام السابق.^{٤٦} يمكن تكرار هذه الجهود على نطاق واسع - وحيثما أمكن، ينبغي على وكالات الأمم المتحدة الانضمام أو محاكاة هذا النموذج.

كان دور وسائل الإعلام مركزياً في هذه الشراكات، وفي التبرعات الخاصة بشكل عام. وفيما وراء الأزمات التي تحتل العناوين الرئيسية، تمتلك وسائل الإعلام إمكانات ضخمة لتركيز الاهتمام وتسهيل جمع التبرعات للأزمات المنسية أو التي تعاني من نقص التمويل. وفي هذا السياق، يمكن أن يؤدي اتباع نهج جمع تبرعات منسق من جانب المنظمات الإنسانية إلى الاستفادة من ميزانيات الإعلان الضخمة في الشركات العالمية (بعضها ينفق في عام واحد على الإعلانات أكثر من ما تستطيع الأمم المتحدة جمعه من خلال نداءات الإغاثة الإنسانية التي تطلقها مجتمعة) للمساعدة في الوصول إلى الجهات المانحة الفردية المحتملة. في عام ٢٠١٤، تبرع مجلس الإعلان في الولايات المتحدة الأمريكية بأكثر من ١,٦ مليار دولار في صورة دعائية مجانية لقضايا غير ربحية.^{٤٧} وهناك فرصة لتوسيع نطاق جمع التبرعات الجماعي لزيادة المساهمات الفردية.

مصادر أخرى للتمويل جديد

درسنا عدداً من الآليات الأخرى لتوليد الدخل للعمل الإنساني؛ بعضها راسخة، ولا تزال الأخرى تأملية. وهي تمثل مجتمعة مصدر تمويل كبير محتمل لاستكمال تدفقات التمويل الأكثر تقليدية:

على زيادة التمويل الإنساني المستدام، وذلك باستخدام أدوات سوق رأس المال للوصول إلى الجهات المانحة أو المستثمرين غير التقليديين.

في أكتوبر ٢٠١٥ في مدينة ليما، أعلن البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية عن اتفاقية شراكة استراتيجية لتوسيع نطاق العمل والاستثمار المشترك بنسبة كبيرة في البلدان الأعضاء في كلتا المنظمتين، وعددها ٥٦ دولة منتشرة في جميع أنحاء آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية. وينطوي هذا على عمل التمويل المشترك من أجل الوصول إلى ٩ مليار دولار في غضون السنوات الثلاث المقبلة، ويتم تمويلها أساساً من خلال صكوك الاستثمار المسؤول اجتماعياً (SRI).^{٤٨}

إن إصدار برنامج صكوك إنساني افتتحي (سندات الأثر الاجتماعي) من شأنه أن يمهد الطريق لتعبئة الموارد التي يمكن تطبيقها لزيادة التمويل الإنساني المستدام، وذلك باستخدام أدوات سوق رأس المال المبتكرة للوصول إلى الجهات المانحة غير التقليدية. ومن شأن طبيعة تمويل الصكوك طويلة الأجل أن تسهم أيضاً في إيجاد مصدر تمويل متعدد السنوات وأكثر استدامة وقابلية للتنبؤ.

بدأ مايبانك الإسلامي (ماليزيا) بالفعل في المضي قدماً في العمل الأولي نحو إصدار الصكوك الإنسانية، فضلاً عن عقد مناقشات حول مشروع تجريبي مع المنظمات الإنسانية.

التبرعات الفردية: الاستفادة من ثروة السخاء الخاص

دائماً ما تفتح معاناة الناس الناجمة عن المجاعات والتسونامي والزلازل والفيضانات القلوب والمحافظ، وحتى البرطمانات التي يحتفظ فيها الأطفال بمصروف جيبيهم. إن إمكانية التبرعات الفردية للاستجابة الإنسانية الدولية أخذت في الازدياد. وقد زاد التمويل المقدم من الأفراد والمؤسسات والشركات من ١٦ في المائة من المساعدات الإنسانية المسجلة في عام ٢٠٠٦ إلى ٢٤ في المائة في عام ٢٠١٤ (وتمثل تبرعات الأفراد نحو ٨٠ في المائة من التمويل الخاص). وخلال الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٤، تم جمع مساهمات خاصة تُقدر بنحو ٤١,٧ مليار دولار.^{٤٩} وتعتمد بعض المنظمات الإنسانية إلى حد كبير على سخاء الأفراد: تتلقى منظمة أطباء بلا حدود، على سبيل المثال، ٨٩ في المائة من دخلها من ٥,٧ مليون مانح فردي.^{٤٩}

ومع ذلك، يمكن أن يكون جمع الأموال من القطاع الخاص مكلفاً وتنافسياً للغاية أيضاً. تنفق المنظمات الإنسانية غير الحكومية الرائدة ١٣ في المائة أو أكثر من إيراداتها السنوية على جمع الأموال من القطاع الخاص.^{٥٠} وتنفق الجمعيات الوطنية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في المتوسط دولاراً مقابل كل أربعة دولارات تحصل عليها من خلال جمع التبرعات من القطاع الخاص.^{٥١} لقد أصبحت هذه النسبة معياراً تسعى إليه وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

بالفعل أموالاً طائلة للعمل التنموي. ونحن نعتقد أن هذه التجربة تحتاج إلى دراسة إمكانية تمويله للمساعدات الإنسانية. وبالمثل، فإن فكرة استخدام الأصول المجمدة بموجب أنظمة عقوبات الأمم المتحدة تستحق الاهتمام، وكذلك استغلال فوائد الحسابات المصرفية الخاملة. نحن ندرك التحديات التي ينطوي عليها استخدام هذه المصادر التمويلية (وعندما يتعلق الأمر بالأصول المجمدة، الحاجة المحتملة لاستصدار إذن من مجلس الأمن الدولي) - لكننا نرى أنها تستحق الذكر هنا لمزيد من التفكير.

نحن نرى فرصاً حقيقية في الشراكات مع الشركات الكبيرة المستتيرة ذات التعاملات التجارية الضخمة التي على استعداد لتجريب رسوم اختيارية متناهية الصغر لدعم العمل الإنساني مع عملائها. لقد بادرنا بالكتابة مباشرة إلى المديرين التنفيذيين في عدد من الشركات الكبيرة لاستكشاف إمكانية فرض رسوم طوعية من خلال شركاتهم. ونأمل أن يرتقي بعضهم إلى مستوى التحدي ويجلبون معهم أخباراً سارة إلى القمة العالمية للعمل الإنساني. إن القطاع الخاص يفعل الكثير بالفعل، وإذا لقي توجيهاً وتشجيعاً، سوف يفعل أكثر من ذلك بكثير.

وأخيراً، درسنا بعض السبل الأخرى للاستفادة من مصادر التمويل المحتملة. لقد علمنا أن اليانصيب في بعض الدول يجمع

يوصي الفريق بما يلي:

١. إنشاء آلية رسوم تضامن دولية لدعم الرعاية الصحية للنازحين.
٢. تكثيف التمويل من الجهات المانحة الجديدة عن طريق ضمان حصول مساهماتها على اعتراف مناسب بالفضل في نظم تتبع تمويل المساعدات الإنسانية الرئيسية.
٣. التواصل مع القطاع الخاص لتخصيص موارد للاستجابة العينية، ويخلق الاتفاق العالمي للأمم المتحدة فرصاً للاستفادة من الأصول والمهارات والقدرات.
٤. تطوير وتعزيز المزيد من أدوات تمويل المخاطر للبلدان المعرضة للكوارث.
٥. إطلاق العنان للإمكانات الكاملة للتمويل الإسلامي الاجتماعي.
٦. تطوير منصات إعلام دولية للتبرعات الفردية الأكثر انتظاماً والتي يمكن التنبؤ بها.



٤. تحسين إيصال المساعدات: الصفقة الكبرى بشأن الكفاءة

بالتكلفة والشفافية. يجب أن يتم صرف المساعدات الإنسانية للمتضررين بحد أدنى من البيروقراطية وبشكل مباشر قدر الإمكان. يجب تقصير سلسلة المعاملات المالية الإنسانية. يقوم وسطاء التمويل بتمرير الأموال من الجهات المانحة الحكومية إلى وكالات الأمم المتحدة، التي توصل التنقل عبر السلسلة إلى مجموعة متنوعة من الشركاء المنفذين على الأرض، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، وجمعيات المجتمع المدني، والجهات الحكومية المضيفة. نحن بحاجة إلى عدد أقل من حلقات سلسلة التمويل الإنسانية، مع رؤية أكثر وضوحاً للقيمة التي تضيفها كل طبقة على طول الطريق.

سوف يعتمد نجاح مثل هذه الصفقة الكبرى على تأثير الاستثمارات المشتركة والجهود المبذولة من قبل الجهات المانحة ومنظمات الإغاثة. ونحن ندرك أن التنفيذ سيُشمل تحديات كبيرة وأحياناً التضحية بمصالح فردية من أجل الصالح العام. ولكن الوقت لم يكن أبداً مناسباً أكثر مما هو الآن لإحداث تغيير، ونحن نعتقد أن القمة العالمية للعمل الإنساني هي نقطة الانطلاق لإنهاء الأعداء وتقديم الإرادة السياسية لتحقيق ذلك. نريد من الجهات المانحة والمنظمات التنفيذية أن تتقدم معاً إلى الأمام بدأً بيدي.

ما يمكن للمنظمات الإنسانية والجهات المانحة القيام به معاً

الالتزام بمزيد من الشفافية المالية

إن البيانات الشفافة والقابلة للاستعمال هي شرط أساسي لزيادة الكفاءة والفعالية. كلما زادت معرفتنا عن كيفية توجيه الأموال عن طريق النظام الإنساني العالمي، كلما كان استعدادنا أفضل لتخصيص الموارد بشكل فعال وقياس النتائج. ولكي يوفر المانحون تمويلاً أكثر مرونة وقابلية للتنبؤ، يحتاجون إلى بيانات موثوقة ولحظية وتحظى بأولوية وقابلة للمقارنة ومفتوحة بشأن الاحتياجات التي يُطلب منهم تمويلها والنتائج المحققة بفضل تمويلهم. تم تدشين عدة مبادرات وأنشطة شفافية تتعلق ببيانات ومعلومات عن المساعدات الإنسانية، ولكنها تستخدم تعريفات وجدول زمنية وأهداف ونظم تقنية مختلفة. توفر خدمة التتبع المالي (FTS)، التي يديرها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، بيانات عن تمويل المساعدات الإنسانية. ومع ذلك، فإن الطابع الطوعي لتقديم المعلومات يعني أنها تنتج صورة غير مكتملة.

إننا نخفق بشكل جماعي في تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان المتضررين من الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان في جميع أنحاء العالم. ومن دون إدخال تحسينات كبيرة على طريقة تعبئة وإيصال المساعدات، لا يمكن تحقيق الأمل للأموال وسوف يكون من الصعب جمع أموال جديدة. ويدرك الفريق أن هناك حاجة إلى جهود من جانب الجهات المانحة ومنظمات الإغاثة، وأن السبيل الوحيد للمضي قدماً هو أن يجازف الجانبان معاً.

تمنح خمسة بلدان ما يقرب من ثلثي التمويل الإنساني العالمي الذي تقدمه الحكومات.^{٤٨} وتحصل على نصفه ستة وكالات تابعة للأمم المتحدة وتتولى إدارته. إن منح واستلام وتوجيه الأموال يتركز في أيدي عدد قليل من "العالمية".^{٤٩} نود أن نرى الجهات المانحة الرئيسية ومنظمات الإغاثة تضرب مثلاً يحذني به الآخرون من خلال العمل بشكل أوثق لخفض التكاليف. سوف تخلق زيادة الكفاءة حلقة حميدة عن طريق اجتذاب المزيد من التمويل وعدد أكبر من المشاركين في الاستجابة للأزمات الإنسانية. وسيكون النظام المنصلح الذي يدل على تحسن في وضع أفضل لتحدي المنتقدين الذين يقولون أنه بدأ يفقد أهميته ويشككون في قيمته.

وبعبارة أخرى، نحن بحاجة إلى صفقة كبرى بين الجهات المانحة الكبرى والمنظمات في مجال المساعدات الإنسانية، وهي صفقة كبرى تتخلص من عدم الكفاءة وتحتضن أفضل الممارسات في مجال العمل الإنساني، على جانبي السياج. نحن بحاجة إلى أن يتجاوز هؤلاء العالملة القلائل عن المصلحة الذاتية السابقة ويتوجهون نحو بناء نظام إنساني للمستقبل، مما سيخلق وضعاً مربحاً للجميع: الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والخارجة عن إطار الأمم المتحدة، ودافعي الضرائب، وقبل كل شيء، السكان المتضررين.

من أجل ملايين الناس الذين بحاجة ماسة إلى المساعدة في جميع أنحاء العالم، نحن بحاجة إلى قدر أكبر من الكفاءة: من خلال وضعهم في بؤرة جدول أعمال الإصلاح، سوف نعيد تنشيط المسعى الإنساني ونناضل ضد السخرية المتزايدة التي تحيط بتصورات عن البيروقراطية التي لا تخدم إلا نفسها.

في زمن التقشف العالمي، نحن لا نطالب الجهات المانحة ببساطة أن تقدم المزيد، بل نطالبها بأن تمنح بشكل أفضل، وبأن تكون أكثر مرونة، ونطلب من منظمات الإغاثة الرد بالمثل مع التحلي بوعي أكبر

البرامج النقدية لا تسمح للجهات المانحة ومنظمات الإغاثة بمعالجة بعض أوجه القصور في المساعدة العينية التقليدية فحسب، بل إن آليات تحويل الأموال الرقمية وعبير الهواتف المحمولة تجعل التسليم أسرع وأكثر أماناً وشفافية. ومن منظور المساواة بين الجنسين، يمكن أن توفر النقود أو القسائم سلامة إضافية واستقلالية للمرأة لأن إخفائها ونقلها أسهل من كيس الدقيق أو الأرز. وينبغي استشارة النساء بشأن تصميم مثل هذه البرامج وطريقة التوزيع. من الأرجح أن تغطي النقود الاحتياجات ذات الأولوية للسكان المتضررين بشكل أفضل من المساعدات العينية. ووجدت دراسة أجريت في عام ٢٠١٤ أن ٧٠ في المائة من مجموعة من اللاجئين السوريين في العراق تم استطلاعهم كعينة كانوا يقاوضون المساعدات العينية التي تلقوها بالنقود.^{٥٣}

نحن نريد أن نرى الجهات المانحة ومنظمات الإغاثة تعمل معاً لتقديم المزيد من الخيارات للمحتاجين، من خلال توفير أنسب شكل من المساعدة: العينية أو النقدية، أو مزيج من الإثنين معاً. تتطلب البرامج القائمة على أساس نقدي فهماً عميقاً لكيفية عمل الاقتصادات المحلية، وتحسين التفاعل مع الأسواق المحلية لتسهيل استجاباتها للمتطلبات المتزايدة والمتغيرة. ولا ينبغي النظر إلى النقود كبديل عن الوجود الميداني القوي وانخراط المنظمات الإنسانية؛ لا يزال مفهوم الحماية بالوجود صالحاً أكثر من أي وقت مضى في زمن يشهد وجود ٨٠ في المائة من الاحتياجات الإنسانية في حالات الطوارئ المعقدة. وفي حين أن النقدية لا تصلح في جميع الظروف، فإن استخدامها في المكان المناسب يزيد من أهمية المساعدات للمستفيدين ويحرر الوقت والموارد للمنظمات الإنسانية.

في بعض البلدان توفر منظمات مختلفة البطاقات المدفوعة مسبقاً لنفس الأشخاص. وتُبدل الآن جهود لتصحيح هذا الخطأ. يعمل برنامج الأغذية العالمي مع شركة بطاقات ائتمان عالمية لإصدار بطاقة واحدة يمكن استخدامها من قبل وكالات متعددة. في عام ٢٠١٥، أطلقت منظمة اليونيسف برنامج التحويلات النقدية في الأردن، الذي يستخدم البطاقات الإلكترونية الموجودة التي أصدرها برنامج الأغذية العالمي، وفي لبنان، يجري تنفيذ هذا النهج مع اتحاد يتألف من ست منظمات غير حكومية.^{٥٤} وقد حددت دراسة أجرتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) البرامج النقدية كمورد غير مستغل ومن المحتمل أن يكون ذا مغزى كبير لتحسين الكفاءة من حيث التكلفة والفعالية. ووافق الفريق على أن الإمكانية الحقيقية لتحقيق مكاسب ناتجة عن الكفاءة من حيث التكلفة قد تكمن في تحول جذري نحو استجابات قائمة على أساس نقدي ومنسقة وواسعة النطاق. وكما هو الحال مع معظم المبادرات الرامية إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الشحيحة، فإنه يتطلب المزيد من توثيق التعاون بين الجهات المانحة والمنظمات والشركاء من القطاع الخاص.

كثيراً ما تتعرض المنظمات الإنسانية، بما في ذلك الأمم المتحدة، للنقد بسبب عدم توفر الشفافية الكافية بشأن تكاليف تقديم المساعدة وعدد الموظفين، وهذه التصورات تقوض قدرتها على جذب تأييد شعبي أكبر.

يشعر الفريق بالقلق لأنه من غير الممكن حالياً تعقب التمويل أو «تتبع المال» خلال رحلته من الجهات المانحة إلى المحتاجين. وبحسب دراسة أجرتها منظمة أوكسفام في عام ٢٠١٥، «باستثناء برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين... لا تجمع الوكالات الأخرى البيانات بانتظام عن الحجم أو نسبتها من النفقات التي تنفذها المنظمات الشريكة، ونظم تتبع التمويل الإنساني التابعة للأمم المتحدة ولجنة المساعدة الإنمائية لا تشمل تقارير تتجاوز المستوى الأول من المستفيدين.»^{٥٥}

ينبغي أن تلتزم منظمات الإغاثة، فضلاً عن الجهات المانحة، بتقديم التقارير في الوقت المناسب إلى منصة بيانات مشتركة عالمية، ويجب أن تطلب الجهات المانحة من جميع شركائها أن يحدو حدوها، ويلتزمون بمعيار المبادرة الدولية للشفافية في المعونة (IATI). تقوم الوكالات والجهات المانحة التي تفهم فوائد الشفافية بإطلاق منصات فردية خاصة بها، ولكن هذا ليس هو الحل الأمثل. ويعتقد الفريق أن التزاماً زمنياً محدداً من قبل المجتمع الدولي لتوفير بيانات مفتوحة وشفافة، بما في ذلك ما يتعلق بتكاليف المعاملات، تُنشر على منصة عالمية واحدة - وتكون البيانات المتوافقة مع المبادرة الدولية للشفافية في المعونة في صميمها - يمكن أن تساعد في خفض تكاليف المعاملات وزيادة الفعالية.

كما يمكن أن يسهم تقييم سنوي مستقل للشفافية بجريه كيان خارجي أو شريك مستقل من المجتمع المدني في زيادة الشفافية. ويجب أن يخضع كل من المستفيدين من الأموال والجهات المانحة أنفسهم لمثل هذه التقييمات، بدلاً من نظم مراجعة النظراء التي يمكن أن تخضع للمصالح الخاصة.

دعم المزيد من المساعدات النقدية

منح النقود بشكل مباشر للأشخاص العالقين في خضم أزمات إنسانية يخول لهم اتخاذ خياراتهم بأنفسهم فيما يتعلق بأولوياتهم. ومع ذلك، يتم تقديم ستة في المائة فقط من جميع المساعدات الإنسانية الحالية في صورة نقدية أو قسائم.^{٥٦} وحيثما تسمح الظروف، تظهر النقدية باستمرار بوصفها أكثر كفاءة من المساعدات «العينية»، مثل المواد الغذائية والخيام والماء والدواء. وقد وجدت دراسة أجريت في عام ٢٠١٤ عن برنامج كان برنامج الأغذية العالمي ينفذه في إثيوبيا أن تكلفة منح النقود بنفس القيمة النقدية للأغذية الموزعة كانت أقل بنسبة تتراوح بين ٢٥ و ٣٠ في المائة.^{٥٧}

يدرك الفريق ويدعم الالتزامات الراسخة التي تقدمها المنظمات غير الحكومية الدولية، مثل تلك الواردة في «الميثاق من أجل التغيير». بالإضافة إلى تكييف ممارسات عملها من أجل أن تضطلع المنظمات غير الحكومية الوطنية بدور أكبر في الاستجابات الإنسانية، فقد قدمت التزاماً ملموساً بمنح ٢٠ في المائة على الأقل من التمويل الإنساني الخاص بها إلى المنظمات غير الحكومية الوطنية بحلول عام ٢٠٢٠. ونحن بحاجة إلى التزامات أكثر تحديداً مثل هذه، إذا أردنا أن نرى تغييراً حقيقياً. وستساعد هذه الجهود على تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية الوطنية وتوجيه التمويل والمعرفة إليها حتى تتمكن من المساهمة في تحسين الاستجابات، والتأهب، ومبادرات الإنذار المبكر.

ومن شأن نهج مشترك لتقييم الشركاء أن يساهم في تحسين زمن الاستجابة عن طريق الحد من الازدواجية. تحتاج منظمات الإغاثة الدولية إلى إيجاد طرق فعالة لتبادل المعلومات بصورة منتظمة مع بعضها البعض بشأن تجاربها والعمل مع الوكالات المحلية والوطنية. إذا كانت إحدى المنظمات غير الحكومية الوطنية قد خضعت لتقييم دقيق وتم اعتمادها من قبل منظمة غير حكومية أو هيئة دولية، لن تكون هناك حاجة لإجراء الفحص المتكرر لنفس المنظمة غير الحكومية الوطنية من قبل هيئات دولية أخرى. وأيضاً، من شأن أداة دقيقة تشمل قائمة بهذه المنظمات غير الحكومية المرتبة حسب خبراتها وقدراتها أن تُمكن الشركاء المحتملين من تحديد شريكهم المنفذ بسرعة. في بداية حالات الطوارئ، من شأن توافر تلك المعلومات أن يوفر الكثير من الموارد الشحيحة والوقت.

الصناديق القطرية المشتركة التي تديرها الأمم المتحدة (CBPFs) هي الحل الأمثل للمانحين غير القادرين على تقديم تمويل مباشر للشركاء المنفذين المحليين أو تقييهم. وقد تم توجيه ١٧ في المائة من حوالي ٥٠٠ مليون دولار يديرها ١٨ صندوقاً مشتركاً نشطاً إلى المنظمات غير الحكومية الوطنية^{٥٧} خلال عام ٢٠١٥. وهذا يعني تخصيص حوالي ٨٥ مليون دولار في عام ٢٠١٤ - أي ما يقرب من ضعف المبلغ الذي تم الإبلاغ عن تقديمه مباشرة إلى المنظمات غير الحكومية الوطنية على الصعيد العالمي. هذا توجه مشجع. ينبغي على الأمم المتحدة زيادة رشاقة وسرعة الصناديق لمعالجة المزيد من المخصصات، وخاصة تلك لامقدمة إلى المنظمات غير الحكومية الوطنية. وبالإضافة إلى زيادة استخدام الصناديق القطرية المشتركة، يرى الفريق أيضاً أهمية إنشاء المزيد من أدوات التمويل التي من شأنها دفع الجهود الرامية إلى توطيد المساعدات.

يعتقد الفريق أن الاستثمار في القدرات وإشراك الفاعلين المحليين لن يؤدي فقط إلى زيادة الكفاءة على المدى القصير، ولكن أيضاً تعزيز الملكية المحلية، وتعزيز المجتمع المدني المحلي بشكل عام، وزيادة قدرة هذا المجتمع على إدارة الصدمات في المستقبل. نحن بحاجة إلى تجاوز الجدل حول ما إذا كان الشركاء الدوليون أو المحليون

وتمشياً مع توصيات الخبراء التي أقرها الفريق الرفيع المستوى المعني بالتحويلات النقدية الإنسانية، فإننا ندعو إلى سرعة توسيع نطاق استخدام النقود غير المشروط والذي يمكن التنبؤ به في الأزمات الإنسانية. وعند دعم الأزمات الإنسانية، نود أن يبدي المانحون المزيد من المرونة في البرامج النقدية. وفي المقابل، نتوقع من منظمات الإغاثة ومقدمي النقدية تسريع التنسيق فيما بينهم بحيث يتم توفير كل الدعم النقدي أثناء الأزمة بنفس الطريقة، مثل بطاقة خصم واحدة.

مزيد من الدعم لأول المستجيبين الوطنيين

في المشاورات العالمية للجنة العالمية للعمل الإنساني فرضت رسالة واحدة نفسها أكثر من كل الرسائل الأخرى: الدعوة لتوطين المساعدات. استناداً إلى البيانات المحدودة المتاحة، تم الإبلاغ عن توجيه ٠,٢ في المائة فقط من المساعدات الإنسانية الدولية مباشرة إلى المنظمات المحلية في عام ٢٠١٤^{٥٨}. نحن نعلم أن منظمات المجتمع المدني التي يتم التعاقد معها من الباطن من قبل وكالات الأمم المتحدة تنفذ الجزء الأكبر من العمل الإنساني، ولكن النقص الحالي في تتبع جميع حلقات سلسلة المعاملات المالية لا يسمح لنا بمعرفة مقداره بالضبط. غالباً ما يتم استبعاد المنظمات غير الحكومية المحلية من الوصول إلى آليات التمويل الإنساني القائمة مباشرة - في بعض الأحيان تكون الأسباب مشروعة، وفي أحيان أخرى لا تكون كذلك. ومع ذلك، فإن الشراكة مع المنظمات غير الحكومية الوطنية ومنظمات المجتمع المدني ضرورية لتشجيع التغييرات ذات الفعالية من حيث التكلفة في النظام البيئي للمساعدات الإنسانية بأسره.

ويتم توجيه التمويل الإنساني المقدم من الحكومات للشركاء المنفذين الوطنيين أو المحليين عن طريق وسطاء التمويل، مثل وكالات الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية الدولية لمجموعة متنوعة من الأسباب. في حالات الأزمات المعقدة، تتطلب البيئة السياسية المجردة الاختيار الدقيق للشركاء من أجل ضمان المساءلة على أساس مبدأ الحياد الإنساني. وقد يجعل النقص المتصور في القدرة، أو القواعد واللوائح الصارمة، المنظمات غير الحكومية الوطنية غير مؤهلة لتلقي الأموال مباشرة وإدارتها.

نحن ندرك أيضاً التحديات التي تواجهها الجهات المانحة الحكومية الكبيرة في معالجة العديد من المنح الصغيرة للمنظمات غير الحكومية الوطنية أو المحلية. وليس من المستغرب أن ينتهي بها الأمر إلى توجيه التمويل من خلال الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، التي يمكنها أن تضمن وجود القدرة الكافية، وأنظمة إدارة المخاطر، والسياسات الإنسانية. ولهذا السبب، يرحب الفريق بالجهود الرامية إلى تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني الأصغر حجماً والمحلية لإدارة الأموال والتغلب على تعقيدات النظام الإنساني، بما في ذلك مقترحات لآليات التمويل المشترك الجديدة التي تقودها منظمات غير حكومية.

ويتم توجيهها بسرعة حيثما تكون الاحتياجات على أشدها، سواءً كانت الأزمة مفاجئة أو ممتدة، وسواءً كانت تحظى بتغطية إخبارية أم لا^{٦١}.

إن الأموال المرنة هي شريان الحياة في أي عملية إنسانية. ويؤدي الوصول إلى مستوى كافٍ من الأموال المرنة المتوفرة إلى تقصير أوقات رد الفعل للآزمات المفاجئة، لأنه يسمح للمنظمات الإنسانية بوضع تمويلها المسبق الداخلي أو تسهيلات القروض في مكانها الصحيح. ومن خلال الموارد المرنة، تستطيع المنظمات إعطاء الأولوية لاستخدام الأموال للاستجابة للاحتياجات الأكثر إلحاحاً للمتضررين، بدلاً من قصرها على تنفيذ استجابات محددة مسبقاً من خلال التخصيص. وتسهم الأموال المرنة أيضاً في توزيع الموارد بطريقة أكثر توازناً، بما في ذلك الآزمات المهمة التي لا تستفيد من جذب مصادر التمويل الأخرى المتولدة من اهتمام وسائل الإعلام.

الالتزام بالمزيد من التمويل متعدد السنوات

للحصول على أقصى قدر من التأثير وتوفير التكاليف، تحتاج الجهات المانحة إلى توفير التمويل لعدة سنوات. وتشير تقديرات برنامج الأغذية العالمي إلى أن المزيد من التمويل المتعدد السنوات سيخفض التكاليف بما يقرب من الثلث عن طريق تحسين إمكانيات الشراء^{٦٢}. كما أن التمويل المتعدد السنوات يعزز التخطيط متوسط المدى بين القطاعات الإنسانية والإنمائية. إن الفريق مقتنع بإمكانية توفير بعض الأموال ببساطة عن طريق تجاوز التخطيط والاستجابة للآزمات على أساس سنوي. وبالنظر إلى أن المنظمات تتحول نحو المزيد من التخطيط متعدد السنوات، يجب على المانحين في المقابل إيجاد سبل لضبط الآليات الداخلية الخاصة بهم لتمويلها. ينبغي على الجهات المانحة والمنظمات إيجاد وسيلة للعمل معاً من أجل تحقيق هذا التغيير الحاسم بغرض الاستجابة لاحتياجات السكان المتضررين على نحو أكثر كفاءة.

موائمة وتبسيط متطلبات الإبلاغ

من دون نتائج موثقة، تكافح الجهات المانحة أمام مواطنيها وبرلماناتها لتبرير الاستمرار في تمويل منظمات الإغاثة الإنسانية. ونتيجة لذلك، فإنها تفرض صيغ تقارير ونظم إبلاغ مصممة حسب رغبات المانحين على الشركاء المنفذين الذين تساهم في تمويلهم. وتشكو هذه المنظمات من أن التقارير تخلق عبئاً إدارياً كبيراً من حيث وقت الموظفين والموارد على مستويات عديدة. ولقد شكل قياس وتوثيق تكاليف تلبية متطلبات الإبلاغ الخاصة بالجهات المانحة تحدياً للفريق. لم تكن المنظمات قادرة على توفير البيانات من الناحية النقدية، واستشهد بعضها بسرية الجهات المانحة كسبب لذلك.

قدمت بعض المنظمات بيانات عن كمية التقارير. أخبرنا أحد مسؤولي منظمة الصحة العالمية، الذي يعمل في الاستجابة لتفسير فيروس الإيبولا، بصورة قصصية أنه من بين ١٠٠ منحة تم تلقيها،

هم الأفضل. يحتاج كلا الجانبين إلى التحلي بالقوة في نظام بيئي يعمل بشكل جيد، ولكن هذا لن يحدث إلا إذا اتخذت الجهات المانحة والمنظمات الدولية خطوات ملموسة لتطوير آليات التمويل التي تعزز توطيد المساعدات.

كيف يمكن للحكومات المانحة تسريع الكفاءة

الالتزام بتخصيص أقل

في عام ٢٠١٤، قدمت ٢٠ جهة مانحة ٩٥ في المائة من مجموع المساهمات الحكومية الدولية في تمويل^{٦٣} المساعدات الإنسانية العالمية. وعلاوة على ذلك، زادت هذه الجهات المانحة من حجم مساهماتها بشكل كبير في السنوات الأخيرة استجابة للاحتياجات المتزايدة. لكن الطلب يفوق سخاء المانحين. وبينما وصل معظمها أو يوشك على الوصول إلى الحد الأقصى من العطاء المحتمل، يعول الفريق على المانحين لزيادة جودة التمويل الذي يقدمونه.

شهدت العديد من الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة زيادة في التخصيص في العقد الماضي. في عام ٢٠١٣، تم تخصيص ٨١ في المائة من التمويل الحكومي المقدم إلى وكالات الأمم المتحدة الرئيسية الست، وهي زيادة كبيرة مقارنة بنسبة ١٥ في المائة في العقد السابق^{٦٤}.

نحن حددنا هدفاً أولياً للمانحين يتمثل في إزالة تخصيص ٣٠ في المائة من الأموال التي يقدمونها للمنظمات الإنسانية بحلول عام ٢٠٢٠.

إن التمويل المرن هو واحد من المبادئ التوجيهية لمبادرة الممارسات السليمة في تقديم المنح الإنسانية (GHD)، التي تترك أنه من خلال العمل المشترك، يقوم الأعضاء بتحفيز سلوك الجهات المانحة القائم على المبادئ، وبالنتيجة، تحسين العمل الإنساني^{٦٥}. ولكن لسوء الحظ، على الرغم من هذا المنتدى الذي يضم الحكومات المانحة، فإن غالبية المساهمات المالية لا تزال مخصصة، ويحدد المانحون كيف يجب استخدام الأموال في قطاعات أو مشروعات أو مناطق جغرافية معينة. هناك مستويات متفاوتة من التخصيص تتراوح بين غير المقيد على الإطلاق، يُقدم للولاية العامة للمنظمة (غالباً ما يشار إليه على أنه موارد «أساسية»)، إلى التخصيص المحكم (على سبيل المثال، تحديد استخدام الأموال لمشروع معين داخل منطقة معينة).

إن مستوى التشديد من قبل الجهات المانحة أخذ في الارتفاع في الوقت الذي يتطلب فيه النظام البيئي الإنساني السرعة وخفة الحركة للاستجابة للآزمات العالمية دون أن يفقده التخصيص. ونرحب أيضاً بدعم آليات التمويل، مثل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ (CERF) كوسيلة لتوفير تمويل سريع ويمكن التنبؤ به، وكذلك التمويل المرن المخصص لوكالات الأمم المتحدة. لا يتم تخصيص موارد الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لبلدان أو آزمات معينة،

المساعدات المعلقة يخفض وقت التوزيع من ثلاث ساعات إلى ٣٠ دقيقة.^{٦٤}

تقوم منظمة اليونيسف في أوغندا بتدريب العاملين في مجال الصحة على إرسال تقارير في الوقت الحقيقي عبر الرسائل القصيرة، بدلاً من كتابة تقارير صحية طويلة على الورق.^{٦٥} إن الاستفادة من التكنولوجيا يمكن أن تقلل بشكل كبير وقت إرسال المعلومات الحيوية التي تساعد الحكومات المحلية على التخطيط والاستجابة لتفشي الأمراض، ونقص إمدادات الدواء وسوء التغذية. كما يساعد اعتماد وتنفيذ سياسات صديقة للبيئة على خفض التكاليف. وفقاً لتقرير صادر في عام ٢٠١٥ بعنوان الحرارة والضوء والطاقة لإنقاذ أرواح اللاجئين وخفض التكاليف، يمكن لمنظمات الإغاثة الإنسانية أن توفر ملايين الدولارات (والحد من انبعاثات الكربون، وإزالة الغابات، والعنف ضد النساء والفتيات) إذا تم استخدام الطاقة الشمسية وغيرها من مصادر الطاقة النظيفة في مخيمات اللاجئين.^{٦٦} يرحب الفريق بمبادرات التخضير التي توفر الموارد الطبيعية لكوكب الأرض وكذلك الموارد المالية الإنسانية الشحيحة.

الالتزام بمراجعات وظيفية دورية للنفقات

المراجعات الوظيفية هي عنصر حيوي من عناصر تقييم كفاءة وفعالية عمل أي منظمة، من إدارة الموارد البشرية في المقر إلى تنفيذ مشروع في الميدان. وهي لا توفر التكاليف ويستترشد بها اتجاه الإصلاحات الضرورية فحسب، ولكن يمكنها زيادة تعزيز التعاون بين المنظمات عند الاستجابة لأزمة ما.

إن مراجعات الإنفاق مكلفة على جميع المستويات في أي منظمة، ويود الفريق أن يرى عملية مراجعة واحدة موثوقة ومتفق عليها. توجد حالياً تقييمات متعددة المانحين، مثل شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف (MOPAN)، وهي شبكة مكونة من ١٩ دولة مانحة تقوم بتقييم الفعالية التنظيمية للمنظمات المتعددة الأطراف الرئيسية التي تمولها. ومع ذلك، فإن بعض المانحين الأعضاء في هذه الشبكات متعددة المانحين يقومون بإجراء تقييمات مستقلة وفردية خاصة بهم.

لا يمكن للمنظمات تحديد ما إذا كانت نفقاتها الحالية متوائمة بشكل صحيح والتأكد من أن الوكالة المناسبة تؤدي المهام المطلوبة إلا من خلال مراجعات منتظمة مشتركة. يدعو الفريق إلى إجراء تلك التقييمات بمساعدة وخبرة المؤسسات المالية الوطنية والتي تتمتع بسمعة عالمية. ويجب أن تكون نتائج هذه التقييمات متاحة للجمهور لطمأنة المانحين وناخبهم أن أموالهم تُنفق بحكمة. وحتى يتحقق مستوى كاف من الثقة عن طريق تنفيذ مختلف عناصر الصفقة الكبرى المقترحة لتحقيق الكفاءة، يوصي الفريق بإجراء مراجعات وظيفية دورية من شأنها أن تقلل من الازدواجية والتداخل، الذي من المتصور أن تتصدى له مثل هذه الصفقة الكبرى.

كانت أكثر من ٥٠ منحة تتطلب إعداد تقارير تقنية ومالية مصممة حسب رغبات المانحين. التقى أعضاء الفريق مع العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية العاملة في تركيا الذين أعربوا عن قلقهم بشأن مقدار الوقت الذي يقضونه في المكاتب - بدلاً من خدمة اللاجئين السوريين - نتيجة لمطالبات إعداد التقارير المتزايدة التي تؤدي إلى أعباء إدارية أكبر.

يجب على الجهات المانحة أن توافق على استخدام التقارير القياسية التي أعدتها منظمات الإغاثة كلما كان ذلك ممكناً، أو العمل معاً لمواءمة متطلبات تقديم التقارير فيما بين مجتمع المانحين. إن الجهود المبذولة للحد من التقارير الثقيلة أو المصممة حسب رغبة المانحين مستمرة منذ سنوات من قبل مبادرة الممارسات السليمة في تقديم المنح الإنسانية (GHD) لكن النتائج محدودة. إن موافقة المانحين على الحد الأدنى من متطلبات إعداد التقارير الموحدة وكذلك المؤشرات التشغيلية والمالية لن تؤدي إلى توفير الوقت والموارد لجميع المنظمات الدولية والوطنية على حد سواء فحسب، ولكنها ستزيد أيضاً من الشفافية وإمكانية المقارنة بين الشركاء المنفذين. وهذا يمكن الجهات المانحة من اتخاذ قرارات مستنيرة وتخصيص الأموال لجهود الاستجابة الأكثر فعالية.

كيف يمكن لمنظمات الإغاثة الإنسانية تحقيق أفضل استفادة من الأموال الموجودة

الحد من الازدواجية وإدارة تكاليف

إن تخفيض التكاليف العامة وتكاليف الإدارة أمر حيوي لضمان استخدام الحد الأقصى من التمويل الإنساني لتسليم المساعدات مباشرة إلى المحتاجين. وحيث أن ما يقرب من نصف المساعدات الإنسانية الدولية المقدمة من الجهات المانحة الحكومية يتم توجيهها من خلال وكالات الأمم المتحدة الإنسانية، فإننا نعوّل عليها لتسريع جهودها الرامية إلى تحقيق قدر أكبر من الكفاءة. وتظهر الجهود المتنوعة التي بذلتها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة وفورات كبيرة في الوقت والتكلفة. على سبيل المثال، خفضت مكاتب الأمم المتحدة في جنيف التكاليف بمقدار ٣٠ مليون دولار سنوياً تقريباً من خلال التعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في مجال المشتريات وتخفيض النفقات في مجالات مثل السفر والمرافق العامة.^{٦٧}

تحتاج المنظمات الإنسانية للبحث باستمرار عن طرق للتكيف مع البيئة العالمية المتغيرة وضمان أن تساعد التكنولوجيا والابتكار على تحسين أدائهم. يمكن لتكنولوجيا الهاتف المحمول والاتصالات، على سبيل المثال، أن تبسط تقديم خدمات مثل الصحة والتعليم. وأظهر برنامج تجريبي نفذته منظمة غير حكومية دولية في كينيا في عام ٢٠١٢ أن إرسال رسائل نصية مسبقاً لمساعدة المستفيدين بشأن إيصال

الموافقة على وجود هيكل تكاليف منسق

في أكثر الأماكن النائية في العالم قد لا تكون هناك مياه جارية، ولكن توجد شبكات الهاتف المحمول.

ومع ذلك، فبالنظر إلى أن الفجوة الرقمية بين الرجال والنساء، التي لا تزال مستمرة في أجزاء كثيرة من العالم، وخاصة في حالات الأزمات، لا يزال احتمال امتلاك المرأة لهاتف محمول أقل من الرجل بنسبة ٢١ في المائة في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض^{٦٧}. لقد أصبحت إمكانية الحصول على معلومات أولوية قصوى بين الذين يتلقون المساعدة، ويجب أن يكون المستجيبون الإنسانيون على دراية بهذه الفجوة بين الجنسين عند تقاسم أو جمع المعلومات من المجتمعات.

ويمكن لمنظمات الإغاثة الإنسانية ضمان إجراء حوار مستمر مع المجتمعات المحلية، وتزويدهم بمعلومات أفضل بشأن الخدمات والموارد، وفي الوقت نفسه الاستماع إليهم أيضاً. خلال العامين الأولين من تشغيله، تلقى مركز اتصال مشترك بين الوكالات لاستقبال التعليقات المجتمعية في غرب دارفور أكثر من ألف مكالمة، مما سهل إدخال تحسينات ملموسة في مخيمات النازحين التي كانت موطناً لأكثر من ١,٤ مليون شخص في ذلك الوقت^{٦٨}. **يرغب الفريق في مزيد من استخدام التكنولوجيا من أجل الاستماع إلى المتضررين مباشرة والتعلم منهم، بما في ذلك بذل جهود متضافرة للوصول إلى النساء اللاتي قد تكون قدرتهم على الوصول إلى تكنولوجيا الاتصالات أقل، واستقبال تعليقاتهن.**

من خلال تسخير التكنولوجيا عند تقييم الاحتياجات وتخطيط المساعدات وتسليم النقدية، يمكن لمنظمات الإغاثة تلقي المعلومات بشكل أسرع بكثير وأكثر موثوقية ومباشرة من الناس الذين يحتاجون إلى مساعدة، وليس فقط من خلال فرق المسح التقليدية. هذه خطوة هائلة إلى الأمام نحو سرعة الحصول على بيانات أكثر دقة عن الاحتياجات، مما يؤدي إلى مزيد من الفعالية من حيث التكلفة عند إيصال المساعدات. وتشمل أيضاً إدراج أصوات المتضررين في عملية صنع القرار.

إن المشاركة المجتمعية الأقوى هي عنصر أساسي في تطوير البرامج الفعالة. وقد أظهرت مبادرات مثل حلول الحقيقة الأرضية أن النظام الإنساني يستطيع، بل ينبغي، أن تكون له الريادة في إشراك المستفيدين في تقييمات الاحتياجات، وقرارات تخصيص الموارد، والدفع باتجاه زيادة المساءلة^{٦٩}. ولقد تشجع الفريق بما يمكن أن نطلق عليه «ثورة المشاركة»، التي من شأنها أن تكفل وجود المتضررين في مركز كافة الاستجابات، وأيضاً دفع بعض التحسينات الأساسية بنفس طريقة تنفيذ التدخلات الإنسانية وأخذها بعين الاعتبار. يدعو الفريق المنظمات الإنسانية إلى بناء أساليب أفضل لاستقبال التعليقات بهدف تنفيذ البرامج التي تستند إلى نتائج، والتأكد من أن التعليقات تؤدي إلى تصحيح المسار.

يشعر الفريق بالقلق إزاء عدم وجود تعريف مشترك بين منظمات الإغاثة على ما يشكل «النفقات العامة» أو تكاليف البرامج المباشرة. من دون تنسيق هياكل التكلفة والالتزام بتعريفات مشتركة، ستكون القابلية للمقارنة فيما بينها ضرباً من المستحيل. **إن إحراز تقدم في هذا الاتجاه شرط أساسي لتحقيق أهداف الشفافية المالية.**

الانتقال إلى تقييمات احتياجات مشتركة ومحايدة

تجنب الازدواجية عند إجراء تقييم الاحتياجات هو مصدر آخر من مصادر مكاسب الكفاءة. في الوقت الحالي، تقوم منظمات الإغاثة، فضلاً عن الجهات المانحة، في كثير من الأحيان بإجراء تقييمات منفصلة في آن واحد لنفس الاحتياجات الطارئة. كان هذا هو الحال خلال حالة الطوارئ الناجمة عن إعصار هايان في الفلبين في عام ٢٠١٣، عندما تم تنفيذ مئات التقييمات من قبل منظمات إنسانية في نفس الوقت وفي نفس المناطق. ربما كان القصد من ذلك هو أن يثبتوا للمانحين قدراتهم على الاستجابة بسرعة، بدلاً من الاستجابة بشكل جماعي.

الكفاءة ليست سوى جزء من المشكلة. تؤدي عمليات تقييم الاحتياجات التي تديرها المنظمات أيضاً إلى التركيز بشكل غير متناسب على الخدمات المقدمة من قبل المنظمات الخاصة بهم، بدلاً من تقييم غير متحيز لما يحتاج إليه المتضررون. وهذا يثير تساؤلات حول نزاهة ودقة تقييمات الاحتياجات الفردية، فضلاً عن تجميع تقييمات الاحتياجات المستخدم عند صياغة النداءات الإنسانية. ونحن نعتقد أنه يمكن تحقيق الكثير من المكاسب لجميع المنظمات الإنسانية من خلال الموافقة على إجراء عمليات تقييم الاحتياجات المشتركة. وقد تم تنفيذ هذا في شمال سوريا وأثناء زلزال نيبال. إن تخفيض عدد التقييمات المكررة يقلل من عدد المرات التي يضطر فيها نفس الأشخاص المتضررين إلى تكرار التعبير عن احتياجاتهم أمام مختلف المساحين. ومن شأن تقييم الاحتياجات المشترك أن يزيد ثقة المانحين في الأرقام المقدمة إليهم، وهي الأرقام التي تُستخدم لاتخاذ قرارات التمويل الحرجة. يجب على المنظمات أن تنتقل من تقييمات الاحتياجات الفردية إلى المشتركة، وتجميع الخبرات الموجودة، وتبادل بيانات تقييم وتحليل الاحتياجات بشكل علني.

الاستماع أكثر إلى عدد أكبر من المستفيدين، وإشراكهم في القرارات التي تؤثر عليهم - «ثورة المشاركة»

تخلق إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا والابتكار ثقافات جديدة من الاتصالات المدفوعة باعتبارها مجتمعية، التي تتحدى وتغير طبيعة الاستجابة للكوارث. تربط شبكات الهاتف المحمول والإنترنت وتكنولوجيا الاتصالات المماثلة بين الأشخاص غير المتصلين. وحتى

نحو تحقيق الكفاءة التعاونية

نريد من الحكومات المانحة ومنظمات الإغاثة أن تجتمع معاً وتوافق على الصفقة الكبرى. وسوف تثبت الموافقة على ذلك وجود التزام واضح بتحقيق الصالح العام الذي يفوق في أهميته المصلحة الذاتية. نحن نعلم من مناقشاتنا أن بعض الجهات المانحة والمنظمات الإنسانية ترسل إشارات تدل على استعدادها لقيادة هذه العملية. ونحن نعتمد عليها لترجمة الكلمات المكتوبة على الورق إلى تغيير حقيقي للناس الذين نخدمهم.

مفهوم الصفقة الكبرى أكبر من مجموع أجزائها. يمكننا أن نتصور النظام الإنساني العالمي كمنزل تقطنه عائلة متنامية أضافت إليه بعض الغرف والملحقات بعد ظهور احتياجات. إذا قُدر لنا أن نحل مشاكل الحجم والتكوين والكفاءة، يجب أن نفعل أكثر من مجرد إعادة ترتيب الأثاث: الأساسات صلبة ولكن ينبغي هدم الجدران، وإدخال مزيد من الضوء وتعزيز كفاءة الطاقة. قبل انعقاد القمة العالمية للعمل الإنساني في اسطنبول، نريد من المانحين والمنظمات الإنسانية إظهار القيادة من خلال إظهار التزامهم بإعادة بناء منزل يصلح للجميع، ويمكن أن يتسع للجميع.

يوصي الفريق بما يلي:

أن تعمل القمة العالمية للعمل الإنساني والجهات المانحة ومنظمات الإغاثة من أجل إعداد خارطة طريق جماعية لاستغلال الأموال المتاحة بشكل يتيح الوصول إلى عدد أكبر من المحتاجين.

العناصر الرئيسية للصفحة الكبرى هي:

أن تعمل منظمات الإغاثة والجهات المانحة بشكل وثيق معاً من أجل:

- مزيد من الشفافية المالية.
- مزيد من أدوات الدعم والتمويل لأول المستجيبين الوطنيين.
- زيادة استخدام البرامج القائمة على أساس نقدي والمزيد من التنسيق في تنفيذها.

أن تلتزم منظمات الإغاثة بما يلي:

- خفض الازدواجية والتكاليف الإدارية.
- مراجعة دورية للنفقات التشغيلية.
- المزيد من تقييمات الاحتياجات المحايدة والمشاركة.
- ثورة المشاركة: الاستماع أكثر إلى المستفيدين وإشراكهم في صنع القرارات التي تؤثر عليهم.

أن تلتزم الجهات المانحة بما يلي:

- المزيد من التمويل الإنساني متعدد السنوات.
- تخصيصات أقل لمنظمات الإغاثة الإنسانية.
- متطلبات إبلاغ أكثر تنسيقاً وبساطة.

الخاتمة

أن يتعلق هذا التقرير بإيصال المساعدات. نحن نريد أن تكون هذه وثيقة حية تهدف إلى توليد سلسلة من التدابير التي تؤدي إلى تطبيق نظام أكثر قوة واستدامة لتمويل المساعدة الإنسانية.

الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأفراد جميعاً لديهم أدوار يلعبونها في هذه العملية من خلال العمل معاً لكي يكونوا أفضل استعداداً والحد من الضعف البشري في مواجهة الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان. وسوف يعتمد النجاح على الإجماع على دعم تحول ثقافي بعيداً عن التوقع، والتفاعل، والمنافسة المؤدية إلى التوقع والشفافية والبحوث والتعاون. إن عمق الخبرة والمهارات والرؤية كلها متاحة.

نحن بحاجة إلى ضخ الثقة المبنية على الإيمان بقدراتنا والثقة في مهمة مشتركة لإنقاذ الأرواح واستعادة الكرامة الإنسانية. والأهم من ذلك كله أننا بحاجة إلى الإرادة السياسية لتحقيق ذلك. وتوفر القمة العالمية للعمل الإنساني فرصة واحدة تتاح مرة واحدة في كل جيل للاستثمار في ضمان أن يكون لدينا نظام مساعدات إنسانية يرقى إلى مستوى التحديات التي سوف يستمر هذا القرن في خلقها.

في خطاب قبول المنصب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر ٢٠٠٦، قال بان كي مون: «إن المقياس الحقيقي لنجاح الأمم المتحدة ليس في كثرة الوعود التي نقدمها، وإنما في مقدار ما نقدمه لمن هم في أمس الحاجة إليها.»

كنا ندرك كلماته عندما اضطلعنا بهذا العمل. خلال بحثنا ومداولاتنا، تعلمنا الكثير من الخبراء في مجموعة واسعة من المجالات ذات الصلة الذين التقينا بهم وتواصلنا معهم.

حددنا بعض الإجراءات التي تعتمد على الإرادة العالمية للتحول، جنباً إلى جنب مع مسارات أخرى يمكن أن يبدأ بناؤها على الفور. ونحن ندرك أن بعض عناصر توصياتنا ستبدو مألوفة لأولئك الذين يعملون داخل القطاعات الإنسانية والإنمائية.

لا ينبغي أن يكون هذا مفاجئاً: لقد تمت مناقشة إصلاح المساعدات الإنسانية بدرجات متفاوتة لسنوات عديدة. ومع ذلك، فإننا مقتنعون بأن الآن هو الوقت المناسب لاغتنام الفرصة من أجل التغيير.

ونحن نعتقد أن قدراً كبيراً من قيمة هذا التقرير يكمن في خلق منصة مشاركة وفي أننا في بداية العملية. أولاً وقبل كل شيء، ينبغي

المرفق الأول

أعضاء الفريق

الرئيسان المشاركان

السيدة كريستالينا جورجيفا، بلغاريا

نائب الرئيس للميزانية والموارد البشرية،
المفوضية الأوروبية

صاحب السمو الملكي سلطان نازرين شاه، ماليزيا

حاكم ولاية بيراك ماليزيا

أعضاء الفريق حسب الترتيب الأبجدي

السيدة هديل إبراهيم، المملكة المتحدة

المدير التنفيذي ، مؤسسة محمد إبراهيم

السيد بدر جعفر، الإمارات العربية المتحدة

المدير الإداري، مجموعة الهلال

السيد والت ماكني، كندا

نائب رئيس مجلس الإدارة، ماستر كاردر

السيد تريفور مانويل، جنوب أفريقيا

كبير مستشارين، مجموعة روثشيلد

السيدة لينا موهوهلو، بوتسوانا

محافظ ، بنك بوتسوانا

السيد . دانانجايان سيريسكنداراجا، سريلانكا

الأمين العام، سيفيكاس (CIVICUS)

السيدة مارغو والستروم، السويد

وزيرة الشؤون الخارجية

المرفق الثاني

أمانة الفريق

السيدة جولي بيلانجر (رئيس)

السيد ديفيد شاروك (الكاتب الرئيسي)

السيدة هيروكو أراكي

السيد تنساي أسفاو

السيد ديفيد ماترن

السيد سلفانوس اوكومو

السيدة ايكاترينا بابايوانو

السيدة ليزبيث بيليجارد

السيدة سيني كاماريا أحمد سبكي

ملاحظات

١٠ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حالات الهشاشة ٢٠١٥، ص ١٣، متاح على العنوان التالي: <http://www.oecd.org/dac/states-of-fragility-2015-9789264227699-en.htm>

١١ تقرير المساعدة الإنسانية العالمية ٢٠١٥، ص ٧٤، تلقت المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية مجتمعة ٢٤٣ مليون دولار بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤ - ١,٦٪ من إجمالي المقدم مباشرة إلى المنظمات غير الحكومية و ٠,٣٪ من إجمالي المساعدات التي تم الإبلاغ عنها لخدمة التتبع المالي التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية خلال تلك الفترة. انخفضت حصتها من إجمالي التمويل إلى النصف من ٠,٤٪ في عام ٢٠١٢ إلى ٠,٢٪ في عام ٢٠١٤، وانخفضت حصتها من إجمالي التبرعات المقدمة إلى المنظمات غير الحكومية إلى النصف تقريباً - من ٢,٣٪ إلى ١,٢٪.

١٢ تقرير الاتجاهات العالمية الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين - النزوح القسري في عام ٢٠١٤، ص ٥

١٣ ميلاندر إ. العنف المنظم في العالم ٢٠١٥ - تقييم أجراه برنامج أوبسالا لبيانات النزاع، جامعة أوبسالا، السويد. متاح على العنوان التالي: http://www.pcr.uu.se/digitalAssets/61/61335_1ucdp-paper-9.pdf

١٤ تقرير المساعدة الإنسانية العالمية ٢٠١٥، ص ١٨، متاح على العنوان التالي: <http://www.globalhumanitarianassistance.org/report/gha-report-2015>

١٥ تقرير فريق الخبراء الاستشاري لاستعراض ٢٠١٥ من لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام ٢٠١٥. تحدي الحفاظ على السلم. متاح على العنوان التالي: <http://www.un.org/en/peacebuilding/pdf/150630%20Report%20of%20the%20AGE%20on%20the%202015%20Peacebuilding%20Review%20FINAL.pdf>

١٦ التقييمات عن الدول الأعضاء توفر مصدراً موثقاً لتمويل المهام الأساسية للأمم المتحدة من خلال الميزانية العادية للأمم المتحدة. وبالنظر إلى مدى تضخم تكلفة المساعدات الإنسانية، يمكن تقديم حجة معقولة لتمويل جزء من الفاتورة من خلال اللتبرعات التي تم تقييمها. ومع ذلك، فإن الفريق يدرك أن التحديات التي تعوق تحقيق ذلك تجعل مثل هذا الاقتراح غير قابل للتحقيق في الوقت الراهن، ولهذا السبب قررنا عدم تقديم توصية، وبدلاً من ذلك نلفت الانتباه إلى إمكانية أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار في المستقبل.

١٧ نيلسون د. ترسيخ السلام: الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في اتفاقات السلام والسلام الدائم، ٢٠١٢، ص ٢٤٣-٢٦٦، متاح على العنوان التالي: https://www.researchgate.net/publication/254241641_Anchoring_the_Peace_Civil_Society_Actors_in_Peace_Accords_and_Durable_Peace

١ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي ٢٠١٦، ص ٤، متاح على العنوان التالي: <http://www.unocha.org/stateofaid>

اعتباراً من ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥، سوف يكون ما يقدر بنحو ١٢٥,٣ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة في عام ٢٠١٦.

٢ تقرير الاتجاهات العالمية الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين: النزوح القسري في عام ٢٠١٤، ص ٢، متاح على العنوان التالي: <http://unhcr.org/556725e69.html>

٣ المجلس النرويجي للاجئين، مركز رصد النزوح الداخلي، التقديرات العالمية ٢٠١٥: الأشخاص النازحون بسبب الكوارث، ص ٨، متاح على العنوان التالي: <http://www.internal-displacement.org/assets/library/Media/201507-globalEstimates-2015/20150713global-estimates-2015-en-v1.pdf>

نزح أكثر من ١٩,٣ مليون شخص بسبب الكوارث في ١٠٠ دولة في عام ٢٠١٤. نزح ١٧,٥ مليون شخص بسبب الكوارث الناجمة عن الأخطار المتعلقة بالطقس في عام ٢٠١٤.

٤ البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم ١٦ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٥، متاح على العنوان التالي: <http://databank.worldbank.org/data/download/GDP.pdf>

٥ النتائج الإنسانية، «تقرير أمن عمال الإغاثة ٢٠١٥، الأرقام في لمحة»، متاح على العنوان التالي: https://aid-workersecurity.org/sites/default/files/HO_AidWorkerSecPreview_1015_G.PDF

٦ برنامج الأغذية العالمي ووكالات الأمم المتحدة وشركاء يقولون أن نقص التمويل يترك اللاجئين السوريين والدول المضيفة دون دعم حيوي. متاح على العنوان التالي:

<https://www.wfp.org/news/news-release/un-agencies-and-partners-say-funding-shortage-leaves-syrian-refugees-and-host-nati>

٧ معلومات قدمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى الفريق الرفيع المستوى المعني بالتمويل الإنساني ومعلومات عن العراق تستند إلى موقع ريليفيوب. تم تعليق الدعم الذي تشتد الحاجة إليه للمرافق الصحية بسبب نقص التمويل. ٢٧ يوليو/تموز ٢٠١٥. متاح على العنوان التالي: <http://reliefweb.int/report/iraq/much-needed-support-front-line-health-facilities-suspended-due-lackfunding-enarku>

٨ تقرير المساعدة الإنسانية العالمية ٢٠١٥، ص ٢٢، متاح على العنوان التالي: <http://www.globalhumanitarianassistance.org/report/gha-report-2015>

تم الوفاء ب ٦٢٪ من المتطلبات في عام ٢٠١٤، انخفاضاً من ٦٥٪ في عام ٢٠١٣، و أقل من المتوسط البالغ ٦٥٪ خلال العقد الماضي.

٩ التقديرات المتوقعة بناءً على بيانات أوتشا الداخلية وخدمة التتبع المالي التي تم تقديمها للفريق الرفيع المستوى المعني بالتمويل الإنساني.

٣٠ برنامج المعرفة للتنمية المستدامة. هدف التنمية المستدامة رقم ١٠: الهدف ١٠. الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. الهدف ١٠. بحلول عام ٢٠٣٠، تخفيض تكاليف تحويلات المهاجرين النقدية إلى أقل من ٣٪، والقضاء على ممرات التحويلات التي تزيد تكاليفها عن ٥٪. متاح على العنوان التالي: <https://sustainabledevelopment.un.org/focussdgs.html>

٣١ الفريق ليس على دراية بأي عمل يجري تنفيذه على هذا الأمر لحالات النزاع، ويعتقد أنه قد يكون هناك مجال لتطبيق قدرات نمذجة مماثلة.

٣٢ تقدم الوكالة الأفريقية لإستيعاب المخاطر (ARC) التأمين ضد ظواهر الجفاف الشديدة ذات معدل تواتر يبلغ واحدة كل خمس سنوات إلى الحد الأقصى لمستوى التغطية البالغ ٥٠ مليون دولار في الدولة الواحدة في الموسم الواحد. في يناير/كانون الثاني ٢٠١٥، دفعت شركة ARC للتأمين المحدودة مبلغاً إجمالياً قدره ٢٥ مليون دولار لتغطية مطالبات التأمين ضد الجفاف في موريتانيا والنيجر والسنغال من أجل تمويل برامج الجفاف المبكرة المتفق عليها في خطط الطوارئ المعتمدة مسبقاً.

٣٣ مجموعة السبع ألمانيا. التفكير في المستقبل، العمل معاً. إعلان الزعماء في قمة مجموعة السبع، ٧-٨ يونيو/حزيران ٢٠١٥، متاح على العنوان التالي: https://www.g7germany.de/Content/EN/_Anlagen/G7/2015-06-08-g7-abschlus-seng_en.pdf?__blob=publicationFile&v=3

٣٤ ينبغي استكمال التغطية التأمينية عن طريق إنشاء صناديق (احتياطي) الطوارئ الوطنية والإقليمية، أدوات ائتمان، وبناء قدرات ونظم مؤسسية ومحلية. عند الارتقاء بها، من شأن هذا أن يؤدي إلى انخفاض كبير في متطلبات المساعدات الدولية لمواجهة الكوارث الطبيعية. راجع صفحة ٩ حول أهمية الحيز المالي.

٣٥ البنك الإسلامي للتنمية: تطوير وإدارة الوقف، ٢٠١٢ - تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالحالة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية للمجتمع الإسلامية الهندي التابعة لرئيس وزراء الهند (لجنة ساتشار). تشير التقديرات إلى وجود أكثر من ٤٩ مليون وقف في البلاد تبلغ قيمتها السوقية ٢٤ مليار دولار.

٣٦ نسيم شيرازي ن. س. و زاركا م. أ. الضرائب والتحويلات الاجتماعية للحد من تفاوت الدخل والفقير: دراسة حالة عن البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل، ٢٠١٥. نسيم شيرازي ن. س. دمج الزكاة والوقف في استراتيجية الحد من الفقر في الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية، مايو/أيار ٢٠١٤. يتم حساب آخر تقديرات البنك الإسلامي للتنمية استناداً إلى البيانات الواردة حتى ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥ من ٥٦ دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي، وفقاً للمنهجية المحددة في هذه الأوراق.

٣٧ التقرير التجميعي لعملية التشاور لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، متاح على العنوان التالي: https://www.worldhumanitarianism.org/whs_global/synthesisreport

١٨ التقرير التجميعي لعملية التشاور لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، متاح على العنوان التالي: https://www.worldhumanitarianism.org/whs_global/synthesisreport

١٩ كيليت ج وكرافاني أ. تمويل الحد من مخاطر الكوارث: قصة عمرها ٢٠ عاماً عن المعونة الدولية، ٢٠١٣، ص ٦، متاح على العنوان التالي: <http://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/8574.pdf>

٢٠ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تكلفة المساعدة الإنسانية، متاح على العنوان التالي: <http://www.unocha.org/humanity360/#p=un-whdt&t=un-whdt>

٢١ تقرير المساعدة الإنسانية العالمية ٢٠١٥، ص ١٨

٢٢ تقرير المساعدة الإنسانية العالمية ٢٠١٥، ص ٥٢

٢٣ مُعدّل الأزمات هو أداة برمجة خاصة بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وهو يسمح بسرعة صرف الأموال للمنظمات المنفذة أثناء حدوث الأزمات على أرض الواقع من عن طريق دمج تمويل الاستجابة لحالات الطوارئ في منح برنامج التنمية. في حين أن هذه الأداة تُستخدم أساساً لإدارة دورة الجفاف، يمكن تطبيقها أيضاً في سياقات أخرى، مثل النزاعات.

٢٤ مساعدة التنمية الدولية - صندوق البنك الدولي للأكثر فقراً، نافذة الاستجابة للأزمات، متاح على العنوان التالي: <http://www.worldbank.org/ida/crisis-response-window.html>

٢٥ تقرير المساعدة الإنسانية العالمية ٢٠١٥، ص ٣٢

٢٦ تقرير الاتجاهات العالمية الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين - النزوح القسري في عام ٢٠١٤، ص ٢

٢٧ فريق الهجرة والتحويلات النقدية التابع للبنك الدولي، مجموعة آفاق التنمية. تقرير البنك الدولي عن الهجرة والتنمية رقم ٢٤، أبريل/نيسان ٢٠١٥، متاح على العنوان التالي: <http://siteresources.worldbank.org/INTPROSPECTS/Resources/3349341288990760745/MigrationandDevelopmentBrief24.pdf>

٢٨ مذكرة إحاطة الوكالات المشتركة (مركز أوكسفام، أديسو والمركز العالمية للأمن التعاوني). معلق بخيط رفيع - التهديد المستمر لتحويل الأموال، شريان الحياة في الصومال، ٢٠١٥، ص ١، ٥، متاح على العنوان التالي: https://www.oxfam.org/sites/www/files/file_attachments/bn-hanging-by-thread-somaliaremittances-190215-en.pdf

٢٩ مجموعة البنك الدولي. تحليل الاتجاهات السائدة في تكاليف خدمات التحويلات النقدية للمهاجرين - أسعار التحويلات المالية العالمية، العدد ١٤، يونيو/حزيران ٢٠١٥، متاح على العنوان التالي:

https://remittanceprices.worldbank.org/sites/default/files/rpw_report_june_2015.pdf

المساعدات الإنسانية الحكومية الدولية - ٦١٪ في عام ٢٠١٤. فيما يلي أكبر ٢٠ جهة مانحة:

(١) الولايات المتحدة ٦ مليار دولار، (٢) المملكة المتحدة ٢,٣ مليار دولار، (٣) مؤسسات الاتحاد الأوروبي ٢,٣ مليار دولار، (٤) ألمانيا ١,٢ مليار دولار، (٥) السويد ٩٣٣ مليون دولار، (٦) اليابان ٨٨٢ مليون دولار، (٧) المملكة العربية السعودية ٧٥٥ مليون دولار، (٨) كندا ٧٤٧ مليون دولار، (٩) النرويج ٦٣٩ مليون دولار، (١٠) هولندا ٥٣٨ مليون دولار، (١١) الدنمارك ٤٨٦ مليون دولار، (١٢) سويسرا ٤٨٥ مليون دولار، (١٣) فرنسا ٤٦٢ مليون دولار، (١٤) أستراليا ٤٣٠ مليون دولار، (١٥) إيطاليا ٣٧٨ مليون دولار، (١٦) الإمارات العربية المتحدة ٣٧٥ مليون دولار، (١٧) الكويت ٣٤٢ مليون دولار، (١٨) بلجيكا ٢٤٤ مليون دولار، (١٩) إسبانيا ٢٢٠ مليون دولار، (٢٠) فنلندا ١٨٧ مليون دولار.

٤٩ تقرير المساعدة الإنسانية العالمية ٢٠١٥، ص ٦٨. في عام ٢٠١٣، تم توجيه ٤٨٪ (٧,٣ مليار دولار) من المساعدة الإنسانية الدولية المقدمة من الجهات المانحة الحكومية، على الأقل في المقام الأول، من خلال ست وكالات تابعة للأمم المتحدة: برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين واليونيسف ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والأونروا ومنظمة الأغذية والزراعة. وكانت هذه زيادة طفيفة عن حصتها التي بلغت ٤٥٪ (٥,٧ مليار دولار) في عام ٢٠١٢.

٥٠ غنغرينش ت. وكوهين م. أوكسفام أمريكا. قلب النظام الإنساني رأساً على عقب - إنقاذ الأرواح وسبل العيش من خلال تعزيز القدرات المحلية ونقل القيادة إلى الجهات الفاعلة المحلية، ٢٠١٥. ص ٧٨، متاح على العنوان التالي: <https://www.oxfam.org/en/research/turning-humanitarian-system-its-head>

٥١ تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتحويلات النقدية الإنسانية. استخدام النقدية بشكل مختلف - كيف يمكن للتحويلات النقدية تغيير المساعدات الإنسانية، ٢٠١٥. ص ٨، متاح على العنوان التالي:

<http://www.odi.org/publications/9876-cash-transfers-humanitarian-vouchers-aid-emergencies>

٥٢ الوكالة الكاثوليكية للتنمية الخارجية ومنظمة وورلد فيجن ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة. التمويل الإنساني في المستقبل - النظر إلى ما وراء الأزمة، ٢٠١٥. ص ٣٨، متاح على العنوان التالي: https://futurehumanitarianfinancing.files.wordpress.com/2015/05/fhf_main_report-2.pdf

٥٣ مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة ريتش (REACH) (مبادرة من مبادرات امباكت ووكالة التعاون التقني والتنمية وبيونوسات. تقييم متعددة القطاعات لاحتياجات اللاجئين السوريين في المخيمات - تقرير التقييم سبتمبر/أيلول ٢٠١٤ من إقليم كردستان العراق، متاح على العنوان التالي: <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Multi-SectorNeedsAssesment%28MSNA%29ofSyrianRefugeesinCampsSeptember2014KurdistanRegionIraq.pdf>

٥٤ تقرير المساعدة الإنسانية العالمية ٢٠١٥، ص ٩١.

٣٨ أول صكوك يصدرها مرفق التمويل الدولي للتخصيص (IFFIm) تحصل على جائزة «صفقة الأثر الاجتماعي لعام ٢٠١٤»، ١٣ يناير/كانون الثاني ٢٠١٥. متاح على العنوان التالي:

<http://www.iffim.org/Library/News/Press-releases/2015/IFFIm-s-debut-Sukuk-awarded-SocialImpact-Deal-of-the-Year-2014>

٣٩ مرفق التمويل الدولي للتخصيص يصدر دفعة ثانية من الصكوك، ويجمع ٢٠٠ مليون دولار - تمويل مخصص لدعم تحصين الأطفال في البلدان الأكثر فقراً من خلال التحالف العالمي للقاحات والتحصين. ١٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١٥. متاح على العنوان التالي:

<http://www.iffim.org/Library/News/Press-releases/2015/IFFIm-issues-second-Sukuk-raising-USD200-million>

٤٠ بيان صحفي من البنك الدولي. مبادرة مشتركة جديدة لحشد دعم إضافي للاجئين، والإنعاش، وإعادة الإعمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ١٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥. متاح على العنوان التالي: <http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2015/10/10/new-joint-initiative-to-mobilizeadditional-support-for-refugees-in-the-middle-east-and-north-africa>

٤١ المساعدة الإنسانية العالمية

٤٢ معلومات عن تمويل منظمة أطباء بلا حدود متاح على العنوان التالي: <http://www.msf.org/our-finances>

٤٣ إسلمون، ر. ما هي الجمعيات الإغاثة الخيرية التي تنفق أكثر على جمع التبرعات؟، ١٥ يوليو/تموز ٢٠١٥. متاح على العنوان التالي:

<http://mobile.reuters.com/article/idUSKC-N0PP00F20150715>

٤٤ أثناسمكولانغاري غ.. وحدة التفتيش المشتركة. تحليل وظيفة تعبئة الموارد داخل منظومة الأمم المتحدة، ٢٠١٤. متاح على العنوان التالي: http://www.un.org/en/ecosoc/qcpr/pdf/jiu_report-analysis_of_resource_mobilization.pdf

٤٥ مقابلة رسمية مع منظمة وورلد فيجن.

٤٦ لجنة الكوارث الطارئة (٢٠١٤) تحديث عن أزمة سوريا. متاح على العنوان التالي: <http://www.dec.org.uk/article/syria-crisis-update>

٤٧ مجلس الدعاية والإعلان، بيغي كونلون، الرئيس والمدير التنفيذي، التقاعد من مجلس الدعاية والإعلان. متاح على العنوان التالي: <http://www.adcouncil.org/News-Events/News-Release>

٤٨ تقرير المساعدة الإنسانية العالمية لعام ٢٠١٥. أكبر المساهمين في المساعدة الإنسانية الدولية في عام ٢٠١٤، ص ٣٢-٣٣. ساهمت أكبر ٢٠ جهة مانحة بـ ٩٥٪ من مجموع المساهمات الحكومية الدولية في عام ٢٠١٤. وقدمت أكبر خمس جهات مانحة حوالي ثلثي جميع

المتحدة في نيويورك واستضافته البعثتان الدائمتان لفيتنام والنرويج، ١٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥: دور العمليات التجارية للأمم المتحدة في عالم ما بعد ٢٠١٥.

٦٤ إيرين العالمية، ١٦ أغسطس/آب ٢٠١٣. كيفية استخدام التكنولوجيا لتطوير التأهب لحالات الطوارئ. متاح على العنوان التالي: <http://www.irinnews.org/report/98584/how-technology-is-transforming-emergency-preparedness>

٦٥ ابتكارات اليونيسف في أوغندا، متاح على العنوان التالي: <http://www.unicef.org/uganda/innovations.html>

٦٦ لان إ. و. و. تقرير تشاتام هاوس عن مبادرة الطاقة المتنقلة: الحرارة والضوء والطاقة للاجئين - إنقاذ المصابين، تخفيض التكاليف، ٢٠١٥. متاح على العنوان التالي: <https://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/publications/research/20151117HeatLightPowerRefugeesMELahnGrafham.pdf>

٦٧ صندوق GSMA للتنمية ومؤسسة شيري بلير للمرأة. المرأة والهاتف المحمول: فرصة عالمية - دراسة حول الفجوة في امتلاك الهاتف المحمول بين الجنسين في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل. متاح على العنوان التالي:

http://www.gsma.com/mobilefordevelopment/wp-content/uploads/2013/01/GSMA_Women_and_Mobile-A_Global_Opportunity.pdf

٦٨ ريليفويب. الخط الساخن الإنساني للنازحين في إقليم دارفور. ٦ مايو/أيار ٢٠١٥. متاح على العنوان التالي: <http://reliefweb.int/report/sudan/humanitarian-hotline-darfur-s-displaced>

٦٩ مهمة حلول الحقيقة الأرضية هي دعم الجهات الفاعلة الإنسانية للاستماع بشكل منهجي والاستجابة لأصوات المتضررين. متاح مزيد من المعلومات على العنوان التالي: <http://groundtruthsolutions.org/>

٥٥ كافود ومنظمة الرؤية العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. تمويل الإنساني في المستقبل - هل تبحث ما وراء الأزمة، ٢٠١٥. ص ٣٨

٥٦ تقرير المساعدة الإنسانية العالمية ٢٠١٥، ص ٧٤. بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤، تلقت المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية مجتمعة ٢٤٣ مليون دولار - ١,٦٪ من إجمالي التبرعات المباشرة إلى المنظمات غير الحكومية و ٠,٣٪ من إجمالي المساعدات التي تم إبلاغ خدمة التتبع المالي التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بها خلال تلك الفترة. انخفضت حصتها إلى نصف إجمالي التمويل من ٠,٤٪ في عام ٢٠١٢ إلى ٠,٢٪ في عام ٢٠١٤، وانخفضت حصتها من إجمالي التبرعات المقدمة للمنظمات غير الحكومية إلى النصف تقريباً - من ٢,٣٪ إلى ١,٢٪.

٥٧ وفقاً للمعلومات التي تم تقديمها حتى ١٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥، تبلغ المبالغ المصروفة ٤٨٨,٦ مليون دولار. متاح على العنوان التالي: <https://docs.unocha.org/sites/dms/Documents/OCHA%20CBPF%20Allocation%20Contribution%20October%202015.pdf>

٥٨ تقرير المساعدة الإنسانية العالمية ٢٠١٥، ص ٣٢

٥٩ تقرير المساعدة الإنسانية العالمية ٢٠١٥، ص ٦٨

٦٠ معلومات حول الممارسات السليمة في تقديم المنح الإنسانية، متاح على العنوان التالي: <http://ghdinitiative.org/>

٦١ كلمة الأمين العام في المؤتمر الرفيع المستوى بمناسبة الذكرى العاشرة للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، نيويورك ١٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥.

٦٢ كابوت-فينتون ك. القيمة مقابل المال من تقرير التمويل الإنساني المتعدد السنوات، ٢٠١٣. ص ٣. متاح على العنوان التالي: https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/226161/VfM_of_Multi-year_Humanitarian_Funding_Report.pdf تشير تقديرات برنامج الأغذية العالمي إلى أن المزيد من التمويل المتعدد السنوات سيخفض التكاليف بما يقرب من ٣٠ في المائة.

٦٣ استناداً إلى المعلومات المقدمة عن مجموعة أنشطة المشتريات المشتركة خلال اجتماع جانبي غير رسمي عُقد في الأمانة العامة للأمم